



## توصيات أوجا بشأن جمع الأدلة واستخدامها وتبادلها لأغراض الملاحقة القضائية الجنائية للمشتبه في ارتكابهم أعمال إرهابية

### تقديم

حُدِّدَت توصيات أوجا الواردة في هذه الوثيقة خلال اجتماع الخبراء الذي عقد في لاهاي والاجتماع الاستعراضي الذي عقد في أوجا، وتستند هذه التوصيات إلى استبيانات ومقابلات مهيكلة مع أعضاء المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب وخبراء المحتوى. وتهدف هذه التوصيات إلى أن تدعم وتكمل العمل القائم والمبادرات القائمة لمنظمات دولية وإقليمية أخرى، ومنها الأمم المتحدة وغيرها من ذوي المصلحة المعنيين بهذا السياق.

وتستند توصيات أوجا إلى [مذكرة الرباط بشأن الممارسات الجيدة لإجراءات فعالة في قطاع العدالة الجنائية لمكافحة الإرهاب](#)، وأيضا [مذكرة لاهاي للممارسات الحسنة للسلك القضائي حول الحكم في جرائم الإرهاب](#)، والتوصيات بشأن استخدام وحماية المعلومات الاستخباراتية في التحقيقات والملاحقات القضائية لقطاع العدالة الجنائية القائمة على سيادة القانون.

ويُرام من توصيات أوجا أن تساعد المحققين والمدعين العامين في بناء قضية متينة تستند إلى أدلة قوية ومقبولة. وهي موجهة لوضعي السياسات ومسؤولي إنفاذ القانون والمدعين العامين.

لقد بات نشاط الإرهابيين والشبكات الإرهابية يأخذ طابعا عابرا للحدود الوطنية على نحو متزايد. إذ يعبر المقاتلون الإرهابيون الأجناب الحدود للانضمام إلى منظمات إرهابية في بلدان أخرى، أو للانتقال إلى مناطق نزاع أو ملاذات جديدة، أو للعودة إلى بلدان إقامتهم. كما يتوفر للمنظمات الإرهابية في الغالب أعضاء وخلايا في بلدان متعددة، وتستخدم وسائل التواصل الاجتماعي وشبكة الإنترنت لتنسيق أعمالها والتواصل فيما بينها، ونقل الموارد المالية وغيرها من الأصول عبر الحدود لدعم أنشطتها، وتستخدم شبكات الاتجار الإجرامية الدولية في جمع الأموال والحصول على الأسلحة والمهارات والمتفجرات.

وبالنظر إلى تزايد تعقيد قضايا الإرهاب، أصبحت الملاحقة القضائية الناجحة عملية مُتطلبة وصعبة على حد سواء. وعموما، تتطلب الملاحقة القضائية الناجحة في قضايا الإرهاب تنسيقا مكثفا خلال مرحلة التحقيق المتعلقة بجمع الأدلة واستخدام أدوات التحقيق المتاحة العامة منها أو المحددة.

وقد تكون الأدلة المستخدمة في قضايا الإرهاب هائلة من حيث الحجم أو مشفرة أو بلغة أجنبية أو سرية أو موجودة في منطقة نزاع، أو معقدة من الناحية التقنية لدرجة أنها تتطلب خبراء في الاستدلال الجنائي (الطب الشرعي) أو في التكنولوجيا. وتشمل التحديات الأخرى التي حُدِّدَت خلال الحلقة الدراسية الأولى للممارسين حول "تقديم الإرهابيين إلى العدالة" التي نظمتها مديرية الأمم المتحدة التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ([s/2001/240](#)) أساليب التحقيق والتعاون الدوليين وحماية الشهود والعلاقة بين الإرهاب وغيره من أشكال الإجرام.

وفي كثير من الأحيان، ونظرا لتعقيد قضايا الإرهاب والتحديات المتصلة بجمع الأدلة المقبولة، يتم اتباع استراتيجيات مختلفة للملاحقة القضائية، منها توجيه الاتهام إلى المشتبه في ارتكابهم أعمال إرهابية، بمن فيهم المقاتلون الإرهابيون الأجانب، بارتكاب جرائم تشمل الأعمال التحضيرية والجرائم الإرهابية والجرائم الدولية. وفي بعض الظروف، قد تشكل الجرائم العادية المرتكبة في حالة نزاع مسلح جرائم حرب.

ولتقديم الإرهابيين إلى العدالة، من المهم استخدام الأدلة المقبولة إلى أقصى حد ممكن. وفي بعض الأحيان، لا تعكس تهمة الإرهاب - مثل تهمة تقديم الدعم المادي لمنظمة إرهابية - في حد ذاتها النطاق الكامل للجرائم المرتكبة، وبالتالي ينبغي أن يسعى المدعون العامون إلى مقاضاة المشتبه في ارتكابهم أعمال إرهابية، بمن فيهم المقاتلون الإرهابيون الأجانب، بطريقة تأخذ بعين الاعتبار خطورة الجريمة المرتكبة. وسيساعد هذا الأمر في تحقيق العدالة واستعادة الكرامة وإنصاف الضحايا.

ويحث [قرار مجلس الأمن رقم 2242](#) (2015) الدول الأعضاء على البحث وجمع البيانات التي تراعي الاعتبارات الجنسانية حول دوافع تطرف النساء وتأثير استراتيجيات مكافحة الإرهاب على حقوق الإنسان المتصلة بالمرأة. ومن المهم الإقرار بالأدوار المختلفة التي يمكن أن يؤديها الرجال والنساء في الأنشطة المتعلقة بالإرهاب. فبوسع النساء كما الرجال تنفيذ هجمات إرهابية. غير أن هناك حاجة إلى اعتماد منظور يراعي أكثر الاعتبارات الجنسانية في نهج العدالة الجنائية لمكافحة الإرهاب، مع الأخذ في الحسبان التعقيدات التي قد تواجهها النساء بصفتهن ضحايا أو شهود أو جناة. ويشمل ذلك توفير التوجيه بشأن الجوانب الجنسانية التي قد تنشأ أثناء توقيف النساء أو استجوابهن أو ملاحقتهن قضائياً أو الحكم عليهن أو احتجازهن، فضلاً عن إعادة تأهيلهن وإعادة إدماجهن. وحسب ما هو وارد في [مذكرة نيوشاتل حول الممارسات الجيدة لقضاء الأحداث في سياق مكافحة الإرهاب](#)، فإن الأطفال-ذكورا و إناثا- المعتقلين في قضايا الإرهاب لديهم احتياجات خاصة، وينبغي توفير الدعم الكافي لهم طيلة المدة التي تتطلبها إجراءات العدالة الجنائية.

وينبغي أن يتوافق تنفيذ توصيات أوجا مع القوانين الوطنية والدولية ذات الصلة؛ لاسيما القانون الدولي لحقوق الإنسان، القانون الدولي للاجئين والقانون الدولي الإنساني.

## التوصيات

### أولاً: توصيات بشأن إنفاذ القانون والتعاون القضائي

بالنظر إلى خطر الإرهاب العابر للحدود الوطنية والإقليمية، فإن تعزيز إنفاذ القانون والتعاون القضائي بين الدول يعد أمراً بالغ الأهمية. ويمكن عرقلة الملاحقة القضائية الناجحة للمشتبه في ارتكابهم أعمال إرهابية إذا لم تُجرّم بعض الجرائم المتصلة بالإرهاب في القوانين الجنائية الوطنية، أو إذا لم يوجد هناك أساس قانوني لتسهيل تسليم المجرمين أو المساعدة القانونية المتبادلة، أو إذا كانت إجراءات إنفاذ القانون أو التعاون القضائي معقدة وطويلة. وتُشجع الدول، متى كان ذلك ملائماً، على تحسين فعالية إنفاذ القانون والتعاون القضائي، والاستثمار في الثقة بين الأطراف المعنية، والتكيف مع الاختلافات في الثقافات القانونية واللغة المستخدمة. وسيعزز الامتثال للالتزامات المقطوعة بمقتضى القانون الدولي - بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وعلى وجه الخصوص الحق في محاكمة عادلة وعلنية - الثقة والتعاون المتبادلين بين الدول وسيعطي من شأن سيادة القانون.

### التوصية 1: تبسيط إنفاذ القانون والتعاون القضائي

تختلف الطريقة التي تنشأ بها الولاية القضائية الجنائية وفقاً للتشريعات الوطنية السائدة في كل بلد، والتي تأخذ في الاعتبار الالتزامات الدولية ذات الصلة لتلك الدول. ويسهم تنفيذ الاتفاقيات الدولية وقرارات مجلس الأمن المعنية بمكافحة الإرهاب في التجريم العالمي لجرائم الإرهاب في التشريعات الوطنية، وقد يساعد ذلك على إرساء قاعدة التجريم المزدوج لتسهيل تسليم المجرمين، وتقديم المساعدة القانونية المتبادلة عند الحاجة. وتضم الاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب مبدأ التسليم أو المحاكمة، الذي يطالب الدول التي لا تلتزم بتسليم المجرمين، بإحالة القضية إلى الملاحقة القضائية.

واستناداً إلى قوانين (الإجراءات) الدول المختلفة، قد يتخذ إنفاذ القانون والتعاون القضائي أشكالاً مختلفة، وينتج عنه تعاون بين أجهزة الشرطة وتعاون بين أجهزة القضاء، بما في ذلك التعاون بين المدعين العامين والمحاكم. ويمكن تحقيق هذا التعاون من خلال تقديم طلب رسمي أو غير رسمي، بما في ذلك من خلال التبادل التلقائي للمعلومات. ويمكن أن تشمل أشكال التعاون المختلفة: استجواب المشتبه فيهم والشهود (عبر الفيديو أو الهاتف عندما يُجيز القانون الوطني ذلك، أو عبر الاستجواب

المباشر)، والإدلاء بالشهادة (في المحكمة) تحت القسم، والبحث عن بيانات الاتصال وحجزها، والاعتراض الآني للاتصالات، ونقل الإجراءات الجنائية، وجمع الأدلة ونقلها. ولتسهيل التعاون بين الدول في التحقيقات والملاحقات القضائية في الجرائم المتصلة بالإرهاب، من المهم أن تصادق الدول التي تفتقر إلى السلطات الوطنية المختصة بهذا التعاون على الاتفاقيات التي توفر أساساً قانونياً للمساعدة القانونية المتبادلة، على النحو اللازم والمناسب. فضلاً عن التصديق على الاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب، يمكن إقامة هذا التعاون على أساس ثنائي وذلك من خلال الدخول طرفاً في الاتفاقيات الدولية أو الإقليمية المتعلقة بالمساعدة القانونية المتبادلة، والتي تشمل على سبيل المثال لا الحصر، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، أو على الصعيد الإقليمي الاتفاقية الأوروبية المعنية بالمساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية، أو النظام المتعلق بالمساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية داخل الكومنولث، أو اتفاقية المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية، أو معاهدة رابطة جنوب شرق آسيا بشأن المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية. وفي غياب التشريعات أو الاتفاقات التي تحيز المساعدة القانونية المتبادلة على وجه التحديد، تُشجّع الدول على تقديم المساعدة إلى بعضها البعض على أي أساس قانوني متاح، بما في ذلك على أساس مبدأ المعاملة بالمثل، متى كان ذلك مسموحاً به. ويمكن استخدام هيئات التعاون القضائي، مثل وحدة التعاون القضائي الأوروبي (يوروجست)، لتسهيل التعاون وتنسيق التحقيقات والملاحقات القضائية في قضايا الإرهاب العابر للحدود.

ولذلك، تُوصى الدول بتجريم جرائم الإرهاب عبر تنفيذ الاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب، والتصديق على اتفاقات المساعدة القانونية المتبادلة الحالية وإعمالها في القوانين الوطنية لتيسير إنفاذ القانون والتعاون القضائي عند الضرورة، أو إبرام اتفاقات ثنائية متى كان ذلك ملائماً. وقد صيغت جملة من المعاهدات النموذجية التي يمكن أن تفيدي في هذا الصدد، ومنها معاهدة الأمم المتحدة النموذجية بشأن المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية.

### التوصية 2: تعزيز السلطات المركزية لأغراض المساعدة القانونية المتبادلة

تؤدي السلطات المركزية المعينة وظيفتها المهمة في تسريع طلبات المساعدة القانونية المتبادلة من خلال عملها كمركز اتصال تُوجه السلطات الأجنبية طلباتها إليها. ويمكن للسلطات المركزية أن تُنشئ شبكة عالمية، بمساعدة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. كما يمكنها أن تعيد توجيه طلب المساعدة القانونية إلى السلطات المناسبة، وأن تساعد الجهة الطالبة في صياغة الطلب وفقاً للشروط اللازمة.

لذا تُشجّع الدول على تعيين سلطة مركزية تتوفر على ما يكفي من الموظفين المدربين تدريباً كافياً بغرض المساعدة القانونية المتبادلة من أجل تيسير التواصل والتعاون الفعالين بين مسؤولي إنفاذ القانون، وقضاة التحقيق، والمدعين العامين من مختلف الدول.

### التوصية 3: تحسين التعاون الرسمي وتبادل المعلومات الفعالين

قد لا تكون جميع الجهات الفاعلة العاملة في قطاع العدالة الجنائية على وعي بإجراءات المساعدة القانونية المتبادلة السارية التي توجه التعاون الدولي في المسائل الجنائية. ولذلك يُوصى برفع مستوى وعي جميع الجهات العاملة في قطاع العدالة الجنائية، وأيضاً تقديم التدريب لها لزيادة المعرفة حول طرق استخدام هذه الإجراءات. وينبغي لهذا التدريب أن يولي الاهتمام للاختلافات الموجودة بين النظم القانونية.

وينبغي أن يتناول التدريب أيضاً الحاجة إلى تبادل المعلومات مع المنظمات الدولية والإقليمية للتعاون بين أجهزة الشرطة، مثل الإنترنتبول، التي أنشأت قواعد بيانات ذات صلة، ومع منظمات التعاون القضائي. وعلاوة على ذلك، يتعين على مسؤولي إنفاذ القانون والمدعين العامين إدراك تبعات استخدام قواعد البيانات هذه على حقوق الإنسان، بما في ذلك الالتزامات المقررة بموجب القانون الدولي، والامتناع عن التدخل التعسفي أو غير القانوني في الخصوصية.

وعليه، تُوصى الدول بالاستثمار في جهود التوعية والتدريب على الفوائد التي يمكن أن تقدمها المساعدة القانونية المتبادلة، وعلى إجراءات تبادل البيانات واستخدام المعلومات المتاحة في الأدوات وقواعد البيانات ذات الصلة التي أنشأتها المنظمات الدولية والإقليمية للتعاون بين أجهزة الشرطة، بما في ذلك الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان المطبقة، وكذلك الاختلافات الموجودة بين النظم القانونية.

ولتسريع المساعدة القانونية المتبادلة، تُوصى الدول بتوحيد إجراءات تقديم الطلبات إلى أقصى حد ممكن، مثل الإجراءات المطبقة داخل الأقاليم. فعلى سبيل المثال، يمكن إعداد نماذج من طلبات المساعدة القانونية. ومن شأن إرسال الطلبات إلكترونياً أن يزيد من تسريع الإجراءات فيما بين السلطات المركزية أو سلطات العدالة الجنائية الأخرى. وتوجد حالياً بعض الأمثلة الجيدة للنماذج الموحدة، ومنها على سبيل المثال، النماذج التي وضعها الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا. وفضلاً عن ذلك، وضعت عدة جهات، منها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، برامج لبناء القدرات، تقدم أيضاً صيغاً ذات توصيفات مهام مختلفة مصممة لنظم القانون العام والقانون المدني.

وتُنصح السلطات التي تقدم طلب المساعدة القانونية باستشارة نظرائها | مثلاً عبر اطلاعهم على المسودة الأولى قبل إرسال الطلب الرسمي، لضمان أن الطلب يركز على العناصر المطلوبة في القضية، ويستخدم لغة بسيطة وسهلة الفهم، ومقدم بلغة الدولة المعنية بالطلب. ومن المهم ألا يضم طلب المساعدة القانونية المتبادلة إلا العناصر الضرورية فقط من أجل ضمان تقديم المساعدة في الوقت المناسب.

وأخيراً، ولمكافحة الإرهاب بالتدابير القانونية مكافحة فعالة، تُشجع الدول على المساهمة في نظم تبادل المعلومات، وتُوصى بأن تقدم لبعضها البعض أقصى قدر ممكن من الدعم من خلال المساعدة القانونية المتبادلة في التحقيقات والملاحقات القضائية التي تديرها.

#### التوصية 4: الاستثمار في الثقة والشبكات (غير الرسمية)

يمكن أن تحتوي المعلومات التي تتم معالجتها أثناء التحقيقات الجنائية والملاحقات القضائية للمشتبه في ارتكابهم أعمال إرهابية على معلومات حساسة مرتبطة بالأمن القومي. وينبغي إجراء التحقيق مع المشتبه في ارتكابهم أعمال إرهابية وملاحقتهم في إطار سيادة القانون وبما يتماشى مع القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، مثل الحق في محاكمة عادلة. وينبغي التعامل مع المعلومات التي يتم تبادلها مع احترام سلسلة حفظ المعلومات والأدلة وحماية المصادر حماية مناسبة. وينطبق الشيء نفسه على المعلومات والأدلة التي تُحصل من خلال المساعدة القانونية المتبادلة. فنظراً إلى تزايد عدد قضايا الإرهاب التي ترتبط بعنصر عابر للحدود الوطنية أو الإقليمية، يصبح تبادل المعلومات والتعاون مع الجهات الأجنبية الفاعلة في مجال العدالة الجنائية أمراً حاسماً في استجابة العدالة الجنائية الناجحة. وعلى ضوء هذه التحديات، تُوصى الدول بالاستثمار في بناء الثقة بين الجهات القضائية الجنائية الأجنبية.

ويقوم الجانب الأول من بناء الثقة على التعرف أكثر على النظرير المباشر لكل موظف في البلد الآخر. كما قد يفيد إنشاء شبكات (غير رسمية) بين مسؤولي إنفاذ القانون أو المدعين العامين. وتوجد حالياً شبكات إقليمية، مثل الشبكة القضائية الأوروبية. وغالباً ما تكون الشبكات غير الرسمية مفيدة جداً في تبادل المعلومات والخبرات. وعند إقامة اتصالات مع نظير مباشر قبل تقديم طلب رسمي للمساعدة القانونية المتبادلة، سيكون من المفيد تقديم طلب غير رسمي، والتركيز على من يتعين أن يوجه له الطلب، وعلى الشروط التي ينبغي استيفائها، أو ببساطة لتسريع هذا الإجراء بإخطار الطرف الثاني بأن الطلب الرسمي سيُرسل إليهم. وقد يكون التبادل غير الرسمي للمعلومات مفيداً أيضاً أثناء المرحلة الأولية من التحقيق، لإثبات -على سبيل المثال- وجود سبب محتمل في بعض الولايات القضائية لإصدار أمر التوقيف، بالرغم من أن المعلومات قد لا تُستخدم كدليل خلال المحاكمة. ولذلك تُوصى الدول باتخاذ موقف استباقي من تبادل المعلومات واستخدام الشبكات (غير الرسمية). وقد وضعت الرابطة الدولية للمدعين العامين ممارسة جيدة في هذا الصدد. وتجدر الإشارة إلى أن استخدام الشبكات غير الرسمية لا يمكن أبداً أن يحل محل الطلب الرسمي ولا الضمانات المتعلقة بسلسلة حفظ المعلومات واحترام المحاكمة العادلة

التي تُدرج في المسار الرسمي. ويمكن، في إطار هذه الشبكات، تنظيم حلقات عمل لتبادل الخبرات والتحديات والممارسات الجيدة.

وثمة خيار آخر لتسريع إجراءات المساعدة القانونية المتبادلة، أو التعاون الثنائي أو المتعدد الأطراف في مجال إنفاذ القانون والقضاء، يتمثل في تعيين ضباط اتصال وطنيين إما لدى دولة أخرى، أو لدى منظمة دولية للتعاون بين أجهزة الشرطة أو القضاء.

### التوصية 5: تعزيز التنسيق الفعال للتحقيقات الجنائية

بما أن الإرهابيين غالبا ما يسافرون ويعملون داخل المنظمات والشبكات الإرهابية، فإن التحقيقات في الجرائم المتصلة بالإرهاب التي يُزعم أنهم ارتكبوها نادرا ما تقتصر على الولاية القضائية لدولة واحدة. فقد يتم التحضير لهجوم إرهابي في دولة ما، وتُجهز المتفجرات والأسلحة المهربة في بلد ثاني، وتُعطى التعليمات من بلد ثالث، ويُنفذ الهجوم الفعلي (المخطط له) في بلد آخر. وكحد أدنى، قد يكون من الضروري أن يتصل موظفو إنفاذ القانون والموظفون القضائيون بنظرائهم في بلدان أخرى وأن يسعوا للحصول على مساعدتهم، وأن يطلبوا المساعدة العاجلة غير الرسمية على مستوى أجهزة إنفاذ القانون لإجراء التحقيقات في الأعمال الإجرامية المرتكبة في أراضيهم. ويمكن أن يؤدي هذا التعاون في وقت لاحق إلى طلبات المساعدة القانونية المتبادلة إذا ما وُجدت أدلة يمكن استخدامها في الملاحقة القضائية للجرائم المتصلة بالإرهاب.

وعلاوة على ذلك، وضعت المنظمات الدولية والإقليمية لأجهزة الشرطة والتعاون القضائي، من قبيل الإنتربول واليوروبول واليوروجست، آليات لإجراء تحقيقات آتية ذات عنصر عابر للحدود الوطنية أو الإقليمية. وهذا مفيد بوجه خاص في تسريع تبادل المعلومات، وفي المساعدة على فهم شبكات المنظمات الإرهابية التي تتميز غالبا بتعقيدها الشديد.

هناك ممارسة جيدة تطبق في بعض الظروف، تستند إلى إقامة تعاون أوثق من خلال فرق التحقيق المشتركة التي يمكن إنشاؤها لغاية وإطار زمني محددين بهدف إجراء التحقيقات الجنائية داخل واحدة أو أكثر من الدول المشاركة. وتتألف فرق التحقيق المشتركة هذه من سلطات وطنية مختصة تابعة لعدد من الدول التي تشارك في التحقيقات الجنائية المعقدة العابرة للحدود والتي تستدعي جهود التنسيق. وقد وضعت شبكة فرق التحقيق المشتركة، إلى جانب اليوروبول واليوروجست والمكتب الأوروبي لمكافحة الغش، [دليلا عمليا](#) لتوفير المعلومات والتوجيه والمشورة للممارسين حول إنشاء فرق التحقيق المشتركة وتشغيلها. كما وضعت دول أخرى دلائل مماثلة. وقد أعدت [اتفاقية نموذجية لفرق التحقيق المشتركة](#) (متاحة بجميع لغات الاتحاد الأوروبي) لتيسير إنشاء فرق التحقيق المشتركة، وهي تمثل نقطة انطلاق مشتركة غير ملزمة يمكن للممارسين أن يكيفوها لتناسب مع احتياجات كل حالة. لكن بما أن قواعد الإفصاح وقواعد مقبولة الأدلة قد تختلف من دولة إلى أخرى، فينبغي إدراج ترتيبات واضحة في هذا الشأن ضمن اتفاقيات فرق التحقيق المشتركة.

ولذلك، توصي الدول بأن تقدم المساعدة الكاملة، وفقا للقانون الوطني والدولي، إلى الدول الأخرى التي تجري تحقيقات في الجرائم المتصلة بالإرهاب التي تنسم بعنصر عابر للحدود الوطنية أو الإقليمية، وتُشجع أيضا على التنسيق مع وكالات التحقيق الوطنية في البلدان الأخرى أثناء إجراءاتها لهذه التحقيقات. كما تُنصح الدول بالاستفادة من المنظمات التنسيقية المتاحة في إطار الآليات الدولية أو الإقليمية للتعاون بين أجهزة الشرطة وأجهزة القضاء في حالة التحقيقات المعقدة في الجرائم المتصلة بالإرهاب. وأخيرا، قد ترغب الدول في النظر في إنشاء فرق تحقيق مشتركة في التحقيقات الجنائية التي تنسم بدرجة عالية من التعقيد وتجمعها روابط واضحة بدولتين محددتين أو أكثر، والتي تسأهل التنسيق الوثيق في مجال التحقيقات.

### ثانيا: توصيات حول جمع الأدلة الاستدلالية الجنائية واستخدامها وتبادلها

يمكن لأدلة الاستدلال الجنائي - وهي الأدلة المجمعّة باستخدام علوم الاستدلال الجنائي (علم الطب الشرعي) الحديثة المقبولة علميا، والمتوافقة مع القوانين الوطنية والدولية الواجبة التطبيق، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان - أن تكون أداة قيمة في التحقيقات والملاحقات القضائية للجرائم المتصلة بالإرهاب كما هو وارد في الممارسة الجيدة 10 من منكرة الرباط.

ويمكن لعلم الاستدلال الجنائي أن يساعد في إثبات ارتكاب جريمة ما (مستوى الجنائية)، لتحديد الضحايا والجناة (مستوى المصدر)، أو وصف الطريقة التي ارتكبت بها الجريمة (مستوى النشاط). ويمكن استخدام علم الاستدلال الجنائي في التحقيق في الجرائم المتصلة بالإرهاب وملاحقة مرتكبيها قضائياً، كما يمكن في بعض الحالات استخدامها لمنع وقوع حوادث إرهابية.

ويمكن استخراج بيانات الاستدلال الجنائي من مسرح الجريمة، أو في أعقاب وقوع هجوم إرهابي، أو من ميدان القتال، أو من مناطق أخرى ذات صلة. وقد تنتوع الأدلة المستخرجة بين بصمات الأصابع المأخوذة من العبوات المتفجرة المرجلة والخصائص الكيميائية للقفاب أو البيانات المستخرجة من الأجهزة الإلكترونية مثل الحواسيب والهواتف المحمولة ومشغلات الذاكرة الوميضية والكاميرات الرقمية. ويمكن أيضاً تحليل بيانات الاستدلال الجنائي وتوثيقها في مسرح الجريمة نفسه، من خلال الاستعانة بالأجهزة المحمولة، أو في المختبرات.

ويقوم علم الاستدلال الجنائي على عدد من المنهجيات المختلفة مثل فحوص المقذوفات والأسلحة النارية، وتحليل الألياف، وكيمياء الاستدلال الجنائي، واستخدام تكنولوجيا القياسات الحيوية. وبوجه خاص، يُعتمد كثيراً على القياسات الحيوية، التي تستخدم في التعرف شبه الآلي على الأفراد استناداً إلى سمات محددة مثل الوجه أو بصمات الأصابع أو قزحية العين أو الصوت أو الحمض النووي أو الأسنان. وتشهد تكنولوجيا التحليل الجنائي، لاسيما في مجال القياسات الحيوية وتحليل الحمض النووي، تقدماً سريعاً. ويمكن للدول التي تملك الوسائل التقنية والمالية أن تستثمر في أبحاث الاستدلال الجنائي، وأن تطور تقنيات أكثر تعقيداً وموثوقية يمكن استخدامها في الجرائم المتصلة بالإرهاب، وأن تساعد بلدان أخرى في بناء قدرات الاستدلال الجنائي لديها.

وقد يترتب عن جمع بيانات الاستدلال الجنائي وتحليلها وتخزينها واستخدامها وتبادلها تداعيات على حقوق الخصوصية، وقد يؤثر ذلك أيضاً في حق الحصول على محاكمة عادلة. وتعد الخصوصية - وإن لم تكن مطلقة - حقاً من حقوق الإنسان المعترف بها في المادة 17 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

وحسب **قرار مجلس الأمن رقم 2396 (2017)**، ينبغي على جميع الدول أن تضع وتنفذ أنظمة لجمع البيانات البيومترية من أجل تحديد الإرهابيين تحديداً مسؤولاً بما فيهم المقاتلون الإرهابيون الأجانب بطريقة تتوافق مع كل من القوانين الوطنية للدول والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ولمواصلة تطوير استخدام علم الاستدلال الجنائي في الجرائم المتصلة بالإرهاب، ينبغي معالجة هذه المتطلبات القانونية بما فيها متطلبات حقوق الخصوصية. وعلى الدول أن تستثمر في تطوير قدراتها في مجال الاستدلال الجنائي، والتي تشمل الاستثمار في البحث العلمي، والتكنولوجيا، والمرافق، والخبرة، وتدريب الموظفين، وأن تكفل أن النظام الحالي قادر على التكيف مع التطورات العلمية الجديدة مثل المعلومات الاستخباراتية المستمدة من الاستدلال الجنائي. ومن خلال تطوير تطبيقات جديدة، باستخدام معايير مقبولة دولياً أو مثبتة علمياً لتخزين بيانات الاستدلال الجنائي وتحليلها وتبادلها، وتعزيز التعاون في مجال الاستدلال الجنائي بين مختلف أصحاب المصلحة، يمكن للاستدلال الجنائي أن يؤدي دوراً حيوياً في منع الإرهاب ومكافحته.

**التوصية 6: تعزيز استخدام المعايير المقبولة دولياً أو المثبتة علمياً ذات الصلة باستخراج بيانات الاستدلال الجنائي وتحليلها وتوثيقها**

يُعد استخراج بيانات الاستدلال الجنائي ذات الصلة التي يتم معالجتها وتحليلها في المختبرات (المتنقلة) جزءاً من أعمال التحقيق التي تجرى في مسرح الجريمة. وإذا ما أُجريت أعمال الجمع والتحليل والتخزين وفقاً للمعايير المقبولة دولياً أو المثبتة علمياً وكانت موثوقة توثيقاً جيداً، فيمكن لبيانات الاستدلال الجنائي أن توفر معلومات مهمة قد تستخدم كأدلة في المحكمة. وعلاوة على ذلك، ينبغي جمع بيانات الاستدلال الجنائي في سياق الجرائم الجنسية ذات النوايا الإرهابية بطريقة تراعي الاعتبارات الجنسانية. ويؤكد تزايد استخدام بيانات الاستدلال الجنائي وتبادلها على أهمية سنّ معايير وطنية ودولية والالتزام بها. وهذا يشمل اعتماد مختبرات الاستدلال الجنائي، واستخدام المعايير فيما يتعلق بالأساليب العلمية المحددة لتحليل بيانات

الاستدلال الجنائي في مختلف تخصصات الطب الشرعي ومنح الشهادات لعلماء ومحققى الطب الشرعي. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى استخدام أدلة الاستدلال الجنائي استخداماً أكثر نزاهة وكفاءة وموثوقية في القضايا المتعلقة بالإرهاب.

ويمكن إنشاء مختبرات الاستدلال الجنائي بصفتها هيئة عامة مستقلة، أو منظمة خاصة، أو كياناً مرتبطاً بوكالة من وكالات إنفاذ القانون. ويساعد منح الاعتماد على بناء الثقة في مختبرات الاستدلال الجنائي من خلال تقديم ضمانات بأن الأنشطة المخبرية تجري وفقاً للمعايير ذات الصلة. وفيما يتعلق باعتماد مختبرات الاستدلال الجنائي، تقدم النسخة المحدثة من [معايير أيسو ISO/IEC 17025 2017: المتطلبات العامة لكفاءة مختبرات الفحص والمعايرة](#) إرشادات مفيدة حول طرق تنفيذ نظام الجودة القائم على المنهجية العلمية. فضلاً عن ذلك، أصدرت هيئة التعاون الدولي لاعتماد المختبرات وثيقة [ILAC G-19: 2014/08 بشأن الوحدات في عملية علم الاستدلال الجنائي](#) التي تقدم إرشادات أكثر تفصيلاً حول عملية الاستدلال الجنائي بدءاً من مسرح الجريمة وصولاً إلى المحكمة. لذا تُنصح الدول باعتماد مختبراتها للاستدلال الجنائي وفقاً للمعايير المقبولة دولياً أو المثبتة علمياً. كما تُنصح الدول بإجراء اختبارات الكفاءة بانتظام من أجل ضمان الجودة، وعليها في الوقت نفسه أن تسمح بتطوير تقنيات جديدة قد تسهم في تقدّم تقنية من تقنيات التحقيق.

وقد وضعت العديد من المنظمات الوطنية والدولية معايير علمية تم اختبارها على مجموعة من منهجيات الاستدلال الجنائي مثل تحليل بصمات الأصابع، وتحليل المقذوفات، والأدلة الرقمية، وأخذ عينات الحمض النووي. وعلى المستوى الإقليمي، لاسيما في الاتحاد الأوروبي، تُبذل الجهود لضمان أن يستند جمع بيانات الاستدلال الجنائي وتحليلها واستخدامها إلى الحد الأدنى من معايير علم الطب الشرعي. لذلك توصي الدول بوضع معايير وطنية والالتزام بالمعايير الدولية والإقليمية، التي يمكن أن تسهم في تعزيز موثوقية أدلة الاستدلال الجنائي في المحاكم وتعزيز ثقة الجمهور في علم الطب الشرعي.

وأخيراً، ينبغي للدول أن تكفل إنشاء نظم ملائمة لمنح الشهادات لعلماء الاستدلال الجنائي من أجل ضمان موثوقية وجودة الأشخاص الذين يحلون بيانات الاستدلال الجنائي.

### التوصية 7: جمع بيانات الاستدلال الجنائي وتخزينها

يمكن لبيانات الاستدلال الجنائي أن تلعب دوراً حيوياً في منع الجرائم المتصلة بالإرهاب والتحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها قضائياً. وقد تحسنت كثيراً التكنولوجيا المستخدمة في تحليل الحمض النووي، وأنشأت بعض الدول قواعد بيانات وطنية للحمض النووي. ويعمل عدد من الدول الأخرى على إنشاء قواعد بيانات وطنية لأغراض تتصل بتحديد الهوية أو الصحة أو الهجرة أو التحقيقات الجنائية. ويمكن للدول إنشاء أنواع مختلفة من قواعد بيانات الحمض النووي لأغراض التحريات الجنائية: للأشخاص المدانين أو الأشخاص المفقودين أو قاعدة بيانات اقصائية لاستبعاد موظفي المختبرات وموظفي إنفاذ القانون الذين كانوا على اتصال ببيانات الاستدلال الجنائي في إطار عملهم. وقد يؤثر قرار الدولة بإنشاء قاعدة بيانات مركزية أو لامركزية في مدى قابلية التشغيل البيئي ومدى أمن قواعد البيانات. فقواعد البيانات المركزية، رغم أنها تتسم بكونها أقل أمناً، يمكن أن تسهل عملية التشغيل البيئي لقواعد البيانات، بينما قد لا تسمح قواعد البيانات اللامركزية، التي تعد أكثر أمناً، بتبادل البيانات بشكل متوافق مع قواعد البيانات الأخرى. وتُشجّع الدول والمنظمات الدولية مثل الإنتربول التي تملك الخبرة في إنشاء قواعد بيانات الحمض النووي وحفظها لأغراض التحقيق الجنائي على تبادل خبراتها مع البلدان الأخرى.

وينبغي على الدول إنشاء قواعد بيانات بيومترية قادرة على التمييز بين البيانات البيومترية المرتبطة بمصادر التهديد المعلومة أو المشتبه بها (مثل الإرهابيين والمجرمين) وبين البيانات البيومترية المرتبطة بمصادر التهديد غير المعلومة.

وعلاوة على ذلك، قد يؤثر جمع البيانات البيومترية وتخزينها على الحق في الخصوصية. ولحماية البيانات الشخصية، يجب على الدول أن تكفل بأن قواعد البيانات تتوفر على بنية تحتية قوية وأمنة. ولصون حقوق الخصوصية من أن تتأثر كثيراً بسبب جمع البيانات البيومترية والاحتفاظ بها بطريقة غير سليمة، تُوصى الدول بجمع البيانات البيومترية وتخزينها لأغراض محددة وصریحة ومشروعة. وعلى الدول أن تصوغ المتطلبات القانونية التي يمكن من خلالها جمع الحمض النووي دون موافقة، وتحديد إجراءات أخذ عينات الحمض النووي (مثلاً من خلال الحصول على أمر قضائي)، والمدة التي يمكن تخزين



البيانات فيها، وكيف يمكن للمتهم الوصول إلى البيانات البيومترية والظعن فيها، وكيف تُزال هذه البيانات من قواعد البيانات. ولذلك تُوصي الدول باعتماد ضمانات كافية. ويضم [قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 95/45 بشأن المبادئ التوجيهية لتنظيم ملفات البيانات الشخصية المحوسبة \(1990\)](#) إرشادات ومبادئ مفيدة يمكن تطبيقها فيما يتعلق بتخزين البيانات البيومترية.

ولحماية حقوق الطفل، تُنصح الدول بوضع أحكام محددة تتعلق بجمع بيانات الاستدلال الجنائي للقُصّر واستخدامها وتخزينها. ويمكن أن يشمل ذلك موافقة الوالدين، والحد من تخزين البيانات البيومترية مدة أطول أو حذف البيانات نهائياً عندما يتعلق الأمر بالجرائم الصغيرة. ولضمان احترام الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان السارية، تُوصى الدول بالنظر في إنشاء آليات رقابة مناسبة.

### التوصية 8: تبادل بيانات وأدلة الاستدلال الجنائي: الحاجة إلى التعاون على صعيد الدولة وفيما بين الدول

يمكن أن يتخذ التعاون الدولي في مجال الاستدلال الجنائي بين أصحاب المصلحة أشكالاً عديدة. وهناك حاجة لإقامة فهم ومعرفة أفضل في أوساط الجهات الفاعلة في مجال العدالة الجنائية حول ماذا يعني الاستدلال الجنائي وكيف يمكن أن يساهم في الملاحقة القضائية للجرائم المتصلة بالإرهاب. وينبغي التشجيع على توثيق التعاون بين مختبرات الاستدلال الجنائي والجهات الفاعلة في مجال العدالة الجنائية داخل البلد من خلال إنشاء منصة لتبادل الآراء. وتوصى الدول بإذكاء الوعي بعلم الاستدلال الجنائي - بما في ذلك القيود والفرص التي يتيحها- في أوساط الجهات الفاعلة في مجال العدالة الجنائية، وأيضاً تعزيز فهم القيمة الإثباتية لأدلة الاستدلال الجنائي لدى خبراء الاستدلال الجنائي.

ومن خلال التعاون بين مختبرات الاستدلال الجنائي في مختلف البلدان، يمكن للبلدان على سبيل المثال أن تساعد بعضها البعض في جمع بيانات الاستدلال الجنائي وتحليلها في أعقاب هجوم إرهابي، وتوفير التدريب، وتبادل المنهجيات لتحسين قدرات الاستدلال الجنائي. وفي إطار الممارسات الفضلى، يمكن للدول أن تنتظر في إجراء فحوص الأدلة الجنائية مجاناً لفائدة الدول التي لا تملك أية قدرات في هذا المجال. وبالنظر إلى القدرات التكنولوجية والمالية المختلفة للبلدان، توصى الدول بأن تشجع مؤسسات الاستدلال الجنائي على المشاركة في الشبكات الدولية والإقليمية لمؤسسات الاستدلال الجنائي من أجل تعزيز تبادل الخبرات في مجال الاستدلال الجنائي، وتحسين القدرات التقنية، ووضع معايير مشتركة.

ويمكن لمسؤولي إنفاذ القانون والمدعين العامين من مختلف البلدان تبادل الآراء الخبراء في مجال الاستدلال الجنائي من خلال المساعدة القانونية المتبادلة، أو في ظروف معينة، من خلال التعاون بين أجهزة الشرطة، لدعم إجراء التحقيقات في الجرائم الإرهابية وملاحقة مرتكبيها قضائياً وفقاً للالتزامات حقوق الإنسان. كما أن بعض التحديات - المتعلقة بتبادل المعلومات - تخص أيضاً تبادل بيانات وأدلة الاستدلال الجنائي. وينبغي أن يكون مسؤولو إنفاذ القانون والمدعون العامين واعين بمختلف معايير مقبولة أدلة الاستدلال الجنائي المطبقة في مختلف الدول.

وأخيراً، يُعد تبادل بيانات الاستدلال الجنائي الموجودة في مختلف قواعد البيانات الوطنية بين البلدان أو تشاطرها مع المنظمات الدولية أو الإقليمية شكلاً من أشكال التعاون الدولي في مجال الاستدلال الجنائي. وخير مثال على ذلك اتفاقية بروم التي تسمح للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بتبادل ومقارنة بيانات الحمض النووي بطريقة آلية. كما تشجع الدول، وفقاً لقوانينها الوطنية، على تبادل بيانات الحمض النووي مع قاعدة بيانات الحمض النووي التابعة للإنترنت. وتستخدم قاعدة البيانات هذه المعايير الدولية المتوافقة مع اتفاقية بروم. وتحفظ الدول التي تتبادل بيانات الحمض النووي مع الإنترنت بملكية هذه البيانات وتحدد نوع المعلومات والبلدان التي ستتقاسمها معها. وعلاوة على ذلك، أنشأت الإنترنت مكتباً لحماية البيانات يكفل صون البيانات والشفافية والمساءلة بغية تيسير الثقة وبنائها بين الدول لتبادل بيانات الاستدلال الجنائي مع الإنترنت.



## التوصية 9: تعزيز استخدام أدلة الاستدلال الجنائي في المحاكم

يمكن استخدام تقييمات نتائج الاستدلال الجنائي وتفسيراتها، والتي يشار إليها أيضًا باسم الآراء الخبيرة، بصفتها أدلة استدلال جنائي في المحاكم. وللتمكن من استخدام أدلة الاستدلال الجنائي في المحكمة، من المهم جدا أن تُوثق بعناية المعلومات التي تخص طرق العثور على بيانات الاستدلال الجنائي ومكان العثور عليها، والطرق المستخدمة لاستخراجها، وعدد الأشخاص الذين تعاملوا معها. ويتعين على المدعين العامين التأكد من صحة أدلة الاستدلال الجنائي وسلامتها. لذا يُنصح مسؤولو إنفاذ القانون والمدعون العامون بتوثيق طرق استخراج بيانات الاستدلال الجنائي وتحليلها لتيسير استخدامها كأدلة في المحاكم.

وفضلا عن ذلك، ينبغي أن تقدم أدلة الاستدلال الجنائي في المحكمة من قبل خبراء الاستدلال الجنائي المؤهلين. ولضمان تفسير نتائج الاستدلال الجنائي وتقييمها بأسلوب منهجي ومهني، فإن [اللجنة التقنية 272 المعنية بعلم الاستدلال الجنائي في المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس](#) تُعدّ حاليا معيارا للتعامل مع الكشف عن أدلة الاستدلال الجنائي وجمعها وتحليلها وتفسيرها والإبلاغ عنها، والتي قد تفيد في تحسين المعايير والإجراءات. وتوصى الدول بأن تستثمر في (تدريب) خبراء الاستدلال الجنائي المؤهلين، وتضع قائمة بخبراء الاستدلال الجنائي المسجلين، باستخدام المصطلحات القياسية وإعداد التقارير النموذجية فيما يتعلق بتفسير نتائج الاستدلال الجنائي والإبلاغ عنها لأغراض التحقيق والملاحقة القضائية.

ولضمان المحاكمة العادلة ومبدأ المساواة في وسائل الدفاع، ينبغي أن يكون محامو الدفاع قادرين على أن يشككوا في صحة أدلة الاستدلال الجنائي المقدمة ضد المتهم. وهذا يعني أنه ينبغي الكشف عن أدلة الاستدلال الجنائي - بقدر ما تسمح به التحقيقات - في الوقت المناسب للسماح لمحامي الدفاع بفحص بيانات الاستدلال الجنائي أو استشارة خبير في الاستدلال الجنائي لتحليل بيانات الاستدلال الجنائي أو تفسير نتائجها. وبالنظر إلى التكاليف التي ينطوي عليها استعراض أدلة الاستدلال الجنائي، تُنصح الدول بإتاحة الاستدلال الجنائي للدفاع عبر إدراجها في نظام المساعدة القانونية.

## ثالثا: توصيات بشأن جمع الأدلة الإلكترونية واستخدامها وتبادلها

يتيح تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فوائد جمة، إلا أن الإرهابيين والمنظمات الإرهابية يستخدمون أيضا الإنترنت لأغراض إرهابية، منها التجنيد والتمويل والتدريب والتخطيط وتنفيذ الهجمات الإرهابية، بما في ذلك الهجمات السيبرانية. وكون الإرهابيين يعتمدون كثيرا على شبكة الإنترنت يعني أنهم يُخفون وراءهم آثارا رقمية تتيح الفرص لإجراء التحقيقات والملاحقات القضائية. بيد أن تزايد استخدام الأدلة الإلكترونية في القضايا المتصلة بالإرهاب ينطوي على تحديات إضافية أيضا.

ويمكن أن تصنف المعلومات المحصلة من الإنترنت إلى بيانات المشتركين الأساسية، وبيانات حركة الاتصالات، وبيانات المحتوى، التي قد تشكل جميعها أدلة إلكترونية. ولضمان استخدام هذه البيانات كأدلة إلكترونية، هناك طرق مختلفة يمكن لمسؤولي إنفاذ القانون والمدعين العامين من خلالها الحصول على هذه البيانات. ويجب التمييز بين "الحفاظ على البيانات" و"الاحتفاظ بالبيانات". فالحفاظ على البيانات يعني إبقاء البيانات الموجودة (مدة أطول) في صيغة مخزنة، محمية من كل ما من شأنه أن يتسبب في تغيير حالتها الحالية أو تدهورها. وإذا كان الحفاظ على البيانات يعني النشاط الذي يُبقي البيانات المخزنة آمنة ومأمونة، فإن الاحتفاظ بالبيانات يعني عملية تخزين البيانات. ويشير الاحتفاظ بالبيانات إلى فترة الاحتفاظ الآلي بالبيانات المخزنة المتعلقة ببيانات حركة الاتصالات والبيانات المكانية وبيانات المشتركين الأساسية. ويمكن لمسؤولي إنفاذ القانون والمدعين العامين أن يطلبوا، فضلا عن المعلومات المخزنة، معلومات آنية، تتكون إما من بيانات حركة الاتصالات أو بيانات المحتوى.

وتتميز الأدلة الإلكترونية بكونها أدلة سريعة التحول، يسهل تغييرها أو إتلافها أو تدميرها، وهي تتأثر بعامل الوقت، ولا تخضع للولايات القضائية الإقليمية. وتستدعي التطورات السريعة في تكنولوجيا الاتصالات، واستخدام التشفير، وأدوات إخفاء الهوية، والحوسبة السحابية، من الدول أن تكييف قدراتها التكنولوجية وفقا لذلك. وقد لا تكون أدوات التحقيق العامة

كافية لجمع الأدلة الإلكترونية والحصول عليها، وقد تتطلب المزيد من الأدوات "الخاصة بالفضاء السيبراني" على نحو ما أبرزته الممارسة الجيدة 4 من مذكرة الرباط.

إن التعاون مع مقدمي الخدمات أمر ضروري في الحفاظ على الأدلة الإلكترونية والحصول عليها. فإمكانية أن تكون البيانات في حالة تنقل دائمة أو أنه يمكن تخزينها في عدة ولايات قضائية أجنبية، يشكل تحدياً لموظفي إنفاذ القانون والمدعين العامين الراغبين في تقديم طلب المساعدة القانونية المتبادلة والذين يحتاجون إلى معرفة البلد الذي ينبغي توجيه الطلب إليه. وقد يكون لجمع الأدلة الإلكترونية وقواعد الاحتفاظ بالبيانات تداعيات على الخصوصية وحقوق الإنسان الأخرى. ووفقاً للفقرة 2 من قرار مجلس الأمن رقم 1373 (2001)، التي أكدها مجدداً القرار رقم 2178 (2014)، والقرار رقم 2322 (2016) والقرار رقم 2396 (2017)، فإن الدول مطالبة بتقديم أقصى قدر من المساعدة لبعضها البعض في الملاحقة القضائية للمشتبه في ارتكابهم أعمال إرهابية.

### التوصية 10: تحسين استخدام الأدوات العامة والأدوات الخاصة بالفضاء السيبراني للحصول على الأدلة الإلكترونية

أضحى استخدام الأدلة الإلكترونية في الملاحقات القضائية للمشتبه في ارتكابهم أعمال إرهابية أمراً متزايد الأهمية. ويمكن لمسؤولي إنفاذ القانون استخدام أساليب التحقيق التقليدية أو الخاصة للحصول على الأدلة الإلكترونية أو الاعتماد على المزيد من الأدوات الخاصة بالفضاء السيبراني.

ومتى كان ذلك مناسباً، يُوصى بأن يحاول مسؤولو إنفاذ القانون أو المدعون العامون أخذ موافقة المستخدم أو أقرب أقربائه للحصول على البيانات. ومقدمو الخدمات هم من يحدد تعريف مصطلح المستخدم الذي غالباً ما يشير إلى مُنشئ الحساب، ويُستخدم أحياناً كمرادف لمصطلح المشترك، الذي يقصد به الشخص المسجّل المخول له استخدام خدمة من الخدمات المتاحة عبر الإنترنت. وقد يكون هذا مفيداً بصفة خاصة عند استخدام التكنولوجيا المشفرة. وقد تكون الأدوات الأخرى مثل التحقيقات القائمة على المصادر المفتوحة - التي يقصد بها البيانات المتاحة للجمهور - مفيدة في تحديد مكان المستخدم أو مقدم الخدمة أو في تحديد ما إذا حدث أي نشاط إجرامي. ويمكن لمسؤولي إنفاذ القانون استخدام الأدوات المفتوحة المصدر للحصول على البيانات الإلكترونية ذات الصلة. وينبغي الأخذ في الاعتبار مسألة تحديد مصطلح "المصادر المفتوحة" تحديداً ضيقاً، لمنع الانتهاكات المحتملة لحقوق الإنسان مثل الحق في حرية التعبير. كما يُنصح مسؤولو إنفاذ القانون والمدعون العامون بتوثيق مصدر هذه المعلومات لضمان إمكانية استخدامها لاحقاً كدليل في المحكمة.

وفي الحالات التي تكون فيها سلطات التحقيق التقليدية غير كافية للحصول على أدلة إلكترونية في الجرائم المتصلة بالإرهاب، توصي الدول بأن تنظر في اعتماد تشريعات خاصة بالفضاء السيبراني، مثلاً لضمان الحفاظ على البيانات الحاسوبية و/أو الامتثال للاتفاقيات المتعددة الأطراف أو الاتفاقيات الإقليمية الخاصة بالفضاء السيبراني. وعلاوة على ذلك، توصي الدول بأن تستثمر في تحسين قدرات مسؤولي إنفاذ القانون من خلال توفير التدريب لهم واستخدام كتيبات الممارسات الفضلى - مثل الكتيبات الإرشادية الخاصة بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أو بمجلس أوروبا - والتي تنطرق إلى طرق الحصول على الأدلة الإلكترونية.

وينبغي على الدول أن تُقيّم ما إذا كان التشريع الحالي يأخذ في الحسبان التكنولوجيات الجديدة وما إذا كان مناسباً للحفاظ على الأدلة الإلكترونية والحصول عليها مثل إلزام مقدمي الخدمات على الاحتفاظ بالبيانات أو السماح لمسؤولي إنفاذ القانون بالحصول على البيانات الآنية أو تفتيش المكونات المادية للحواسيب.

### التوصية 11: تحديد مكان الأدلة الإلكترونية والحفاظ عليها

يستخدم الإرهابيون والشبكات الإرهابية في كثير من الأحيان أدوات برمجية وأساليب أخرى لإخفاء هويتهم ومكانهم وتخزين معلوماتهم. وبمجرد تحديد موقع البيانات، أو بمجرد تحديد مقدم الخدمة الذي يشرف على البيانات، على مسؤولي إنفاذ القانون أو المدعين العامين الحفاظ على البيانات في أقرب وقت ممكن لمنع تغييرها أو حذفها. ويمكن لموظفي إنفاذ القانون أو المدعين

العامين، في بعض الولايات القضائية، تقديم طلب حفاظ على البيانات مباشرة إلى مقدم الخدمة، أو استخدام التعاون غير الرسمي - مثل التعاون بين أجهزة الشرطة - أو إرسال طلب المساعدة القانونية المتبادلة من أجل الحفاظ على البيانات. وينبغي لمسؤولي إنفاذ القانون والمدعين العامين تقديم طلب الحفاظ على البيانات من خلال شبكات 7/24، حيثما يكون ذلك متاحاً.

وتُصعّب الحوسبة السحابية أكثر فأكثر تحديد مكان تخزين البيانات، إذ يمكن أحياناً تخزين البيانات في ولايات قضائية أجنبية أو متعددة أو غير معروفة. وعلاوة على ذلك، تثير الحوسبة السحابية تحديات خاصة تتعلق بالقانون الواجب التطبيق والولاية القضائية. ولتحديد الولاية القضائية، تطبق الدول معايير متعددة لأغراض مختلفة. واعتماداً على ما إذا كانت الحاجة للبيانات هي لأغراض حماية البيانات أو الضرائب أو الملكية الفكرية أو الملاحقة القضائية، فإن عوامل ربط مختلفة تُستخدم في تحديد الولاية القضائية والقانون الواجب التطبيق. وتوصّى الدول بأن تبحث فيما إذا كانت هناك حاجة إلى تبني تدابير تشريعية لضمان عدم ضياع البيانات ولاستخدامها في التحقيق في الجرائم المتصلة بالإرهاب وملاحقة مرتكبيها قضائياً.

## التوصية 12: تشجيع التعاون الفعال مع مقدمي الخدمات

يقصد بمقدمي الخدمات الشركات المسؤولة عن نقل البيانات إلكترونياً مثل شركات الاتصالات (السلكية واللاسلكية)، وشركات نقل البيانات، ومتعهدي تشغيل الكابلات، ومقدمي شبكات الاتصالات، وشركات السواتل، ومقدمي خدمات الإنترنت. وينظم عمل مقدمي الخدمات مجموعة من القوانين الوطنية، وهي عادة ما تُصوغ بنفسها سياساتها وأنظمتها الداخلية. ويعد تخزين البيانات عملاً مكلفاً، ويعتمد احتفاظ مقدمي الخدمات بالبيانات على القانون الوطني للبلد الذي يعملون فيه. وفي بعض البلدان، لا يوجد ما يُلزم مقدمي الخدمات بالاحتفاظ بالبيانات، في حين تُلزم بلدان أخرى مقدمي الخدمات بالاحتفاظ بالبيانات لفترة محددة.

وينبغي أن تتوافق الطلبات الموجهة لمقدمي الخدمات بقصد إلغاء محتوى ما مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، ويجب الموازنة بينها وبين مسألة أن هذا المحتوى قد يكون ذا أهمية بالنسبة لمسؤولي إنفاذ القانون والمدعين العامين. وتقدم [توصيات زيورخ-لندن بشأن منع ومكافحة التطرف العنيف والإرهاب على الإنترنت](#) الصادرة عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب إرشادات مفيدة حول هذا الموضوع.

ويمكن لمقدمي الخدمات، حسب الولاية القضائية، الحفاظ على البيانات، والإفصاح عنها، والاستجابة للطلبات الطارئة على أساس طوعي، استناداً إلى مبادئهم التوجيهية لإنفاذ القانون، واعتماداً على القانون الوطني للبلد الذي يوجدون فيه. وتوضح المبادئ الإرشادية لإنفاذ القانون المتعلق بتقديم طلب احتفاظ أو إفصاح، ونوع البيانات التي يمكن طلبها، وطريقة تقديم الطلب، وإمكانية تمديد أمر الاحتفاظ، وما إذا كان سيتم إبلاغ المستخدم. ويقوم العديد من مقدمي الخدمات الرئيسيين بالإفصاح عن البيانات في حالة الطوارئ.

وينتج عن هذا العدد الهائل من اللوائح القانونية ولوائح الشركات بيئة معقدة تتطلب من مسؤولي إنفاذ القانون والمدعين العامين الإلمام بالقواعد التوجيهية لإنفاذ القانون الخاصة بمقدمي الخدمات ومختلف قواعد الاحتفاظ بالبيانات للبلدان التي يوجد فيها مقدمو الخدمات.

وفي الحالة التي لا يتوفر فيها مقدم الخدمة على أية إجراءات، يُصحّح مسؤولو إنفاذ القانون بالاتصال بمنظمات إنفاذ القانون الدولية أو الإقليمية أو استخدام التعاون بين أجهزة الشرطة مع مسؤولي إنفاذ القانون في البلد الذي يوجد فيه مقدم الخدمة لطلب المساعدة في الحصول على الأدلة الإلكترونية. ومع ذلك، ما تزال الإجراءات الحالية للتعاون بين السلطات القضائية للحصول على أدلة إلكترونية في الحالات العابرة للحدود بطيئة مقارنة بالسرعة التي يمكن بها تغيير البيانات الإلكترونية أو حذفها. وسيسهل التعاون غير الرسمي الحصول على الأدلة الإلكترونية مباشرة من مقدمي الخدمات، وسيساعد أيضاً في الإسراع بتقديم طلب رسمي للإفصاح عن البيانات. كما أن إنشاء شبكات غير رسمية بين مسؤولي إنفاذ القانون والمدعين العامين ومقدمي الخدمات وغيرهم من أصحاب المصلحة قد يساعد أيضاً في تعزيز التفاهم وبناء الثقة.

وينبغي على الدول أن تشجع مقدمي الخدمات على تطوير وتوحيد عملية الاحتفاظ بالبيانات والحصول عليها ونقلها، بما في ذلك الاستجابة للطلبات الطارئة، وتحديد الممثلين القانونيين على المستوى القطري لتيسير استلام طلبات جمع الأدلة الإلكترونية ومعالجتها.

### التوصية 13: الحصول على الأدلة الإلكترونية الموجودة في الخارج

تقع الأدلة الإلكترونية، في أحيان كثيرة، داخل ولاية قضائية مختلفة عن مكان وقوع الإجراءات الجنائية. وعلى الرغم من أن طلبات المساعدة القانونية المتعددة الأطراف قد تستغرق وقتاً طويلاً وتتسم بالتعقيد، فإن الدول ما زالت تميل إلى الاعتماد على الأشكال التقليدية والرسمية للتعاون القضائي الدولي. ويمكن للبلدان استخدام الاتفاقيات المتعددة الأطراف، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ومعاهدات المساعدة القانونية الإقليمية أو الثنائية وأيضاً قوانينها الوطنية كأساس قانوني للحصول على الأدلة الإلكترونية الموجودة في الخارج، أو الأحكام ذات الصلة لبعض اتفاقيات مكافحة الإرهاب الدولية أو الإقليمية. وعلاوة على ذلك، يمكن للدول أن تعتمد على اتفاقيات دولية خاصة بالفضاء السيبراني، مثل اتفاقية بودابست لمجلس أوروبا، للحصول على أدلة إلكترونية موجودة في الخارج. ولتيسير عملية المساعدة القانونية المتبادلة وتسريعها، يشجّع مسؤولو إنفاذ القانون والمدعون العامون على تحديد نوع البيانات المطلوبة بشكل واضح، وضمان استيفاء جميع شروط التجريم المزدوج، والنظر في استخدام نماذج دولية أو وطنية لطلبات المساعدة القانونية المتبادلة، أو استخدام أداة كتابة طلبات المساعدة القانونية المتبادلة التي أعدها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ويمكن أيضاً للمسؤولين إجراء اتصال غير رسمي بالدول التي وجه إليها الطلب، قبل إرسال الطلب الرسمي. ويعد التبادل غير الرسمي لمسودات طلبات المساعدة القانونية قبل تقديمها عبر القنوات الرسمية ممارسة من الممارسات الفضلى الأخرى. ويمكن استخدام أشكال مختلفة من التعاون غير الرسمي مثل التعاون بين أجهزة الشرطة أو شبكات مكاتب الإنتربول الوطنية المركزية 7/24. كما يمكن استخدام شبكات تعاون غير رسمية أخرى مثل شبكة 7/24 التي تنضوي تحت اتفاقية مجلس أوروبا بشأن الجرائم الإلكترونية، أو المجموعة الفرعية المعنية بجرائم التكنولوجيا الرقيقة التابعة لمجموعة الثمانية قبل إرسال طلب للمساعدة القانونية المتبادلة أو لدعم طلب قائم.

وكثيراً ما يكون استخدام التعاون غير الرسمي أسرع وبالتالي مفيداً جداً في سياق جمع الأدلة الإلكترونية، لاسيما في حالة جمع المعلومات لأغراض استخباراتية. ويمكن متابعة الطلبات الرسمية في الحالات التي ستستخدم فيها المعلومات كأدلة. ويمكن لمسؤولي إنفاذ القانون والمدعين العامين والهيئات الأخرى ذات الصلة أن يستشيروا 'الدليل العملي لطلب الأدلة الإلكترونية عبر الحدود' الذي وضعته المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والرابطة الدولية للمدعين العامين.

ونظراً إلى أن الأدلة المحصلة من خلال التعاون غير الرسمي أو مباشرة من مقدمي الخدمات قد لا تكون مقبولة لدى المحاكم، يبقى التعاون الرسمي أمراً حاسماً للحصول على الأدلة الإلكترونية الموجودة في الخارج. وتوصى الدول بأن تستخدم الأطر القانونية القائمة لتسخير المساعدة القانونية المتبادلة في الحصول على أدلة إلكترونية موجودة في الخارج، واستخدام آليات التعاون غير الرسمي بدل ذلك، قبل إجراء التعاون الرسمي أو بمعينته، والاعتماد على القانون الوطني أو مبدأ المعاملة بالمثل كأساس قانوني للاستفادة من المساعدة القانونية المتبادلة في القضايا المتعلقة بالإرهاب.

### التوصية 14: احترام حقوق الإنسان في سياق الأدلة الإلكترونية

يمكن أن يؤثر استخدام الأدوات العامة أو الأدوات الخاصة بالفضاء السيبراني وقواعد الاحتفاظ بالبيانات على الحق في الخصوصية – على النحو الوارد في [المادة 17 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية](#) - وعلى حماية البيانات الشخصية. وترتبط حماية البيانات الشخصية ارتباطاً وثيقاً بالحق في الخصوصية، غير أن الأنظمة القانونية لا تميز جميعها بينهما. فحماية البيانات الشخصية ليست مكرسة تكريساً راسخاً في الصكوك الدولية الملزمة، إلا أن هناك عدداً كبيراً من البلدان التي تعتمد قوانين وطنية بشأن حماية البيانات.

إن المراقبة والاحتفاظ القانونيين بالبيانات لغرض مكافحة الإرهاب هدف مشروع، غير أنه ينبغي أن يكون في بعض الولايات القضائية ضروريا ومتناسبا لتفادي الاستخدام التعسفي. وعلى الرغم من أن معظم الدول تكفل حماية الخصوصية، إلا أن الطريقة التي تنظم بها هذه الخصوصية تختلف اختلافا جوهريا: ففي بعض البلدان تخضع الخصوصية للتنظيم الدستوري، بينما تعتمد بلدان أخرى قوانين محددة للخصوصية. ويمكن حماية الخصوصية أيضا من خلال القوانين التنظيمية الداخلية؛ فمقدمو الخدمات لديهم سياسات الخصوصية الخاصة بهم ويشتركون أحيانا معا في اعتماد مبادئ للخصوصية. وتشمل الضمانات المشتركة قيودا على نوع البيانات (بيانات المشتركين أو بيانات حركة الاتصالات أو بيانات المحتوى) والقيود الزمنية لاستخدام أدوات التحقيق والضمانات الفعالة ضد إساءة الاستخدام وآليات الرقابة المستقلة. وتُنصح الدول بتقييم ما إذا كانت القوانين الوطنية للخصوصية وقوانين حماية البيانات التي تعتمد عليها تراعي بشكل كافٍ الحاجة إلى قيام سلطات إنفاذ القانون بالتحقيق في الجرائم المتصلة بالإرهاب وملاحقة مرتكبيها قضائيا باستخدام أدوات التحقيق مع احترام الحق في الخصوصية وحقوق الإنسان في ضوء التطورات التكنولوجية المعاصرة.

### التوصية 15: تعزيز استخدام الأدلة الإلكترونية في المحاكم

من السهل إتلاف الأدلة الإلكترونية أو تعديلها وهي قد تشكل تحديات عند تقديمها في المحكمة. ويتعين على المدعين العامين التأكد من صحة وسلامة الأدلة الإلكترونية المقدمة في المحكمة. ويعد استخدام الاستدلال الجنائي الرقمي - وهو عملية جمع وتحليل البيانات الرقمية المستخرجة من الحواسيب أو الهواتف الذكية أو غيرها من الأجهزة المماثلة - أمرا حيويا لتقديم الأدلة الإلكترونية أمام المحكمة. وعند الحصول على الأدلة الإلكترونية مباشرة من مقدمي الخدمات، يمكن لمسؤولي إنفاذ القانون أو المدعين العامين أن يطلبوا من مقدمي الخدمات تقديم وثيقة داعمة لإنشاء سلسلة حفظ المعلومات أو إصدار بيان يشير إلى أن الأدلة الإلكترونية مؤثقة ذاتيا. وتوصى الدول بأن تستثمر في توسيع قدراتها في مجال الاستدلال الجنائي الرقمي، الذي يشمل المعدات وأيضا تدريب الموظفين على المسائل المتصلة بفك التشفير وتقييم موثوقية الأدلة الإلكترونية.

إن استخدام صيغ ملفات وأنظمة تشغيل وبرامج مختلفة من قبل الجهات الفاعلة في العدالة الجنائية ومقدمي الخدمات على صعيد البلد وفيما بين البلدان يجعل من الصعب استخدام الأدلة الإلكترونية في القضايا المتصلة بالإرهاب. ولذلك توصى الدول بوضع معايير دولية لتحسين قابلية التشغيل المتبادل للبيانات الإلكترونية في مختلف النظم القانونية وتحسين استخدام الأدلة الإلكترونية في التحقيقات والملاحقات القضائية المتعلقة بالإرهاب.

وفي أغلب الدول، تُقبل الأدلة الإلكترونية في المحاكم. ويمكن تقديم الأدلة الإلكترونية أمام المحكمة بطرق مختلفة، والاستعانة بالشهادات أو تقارير الخبراء، وكذلك المعدات الإلكترونية. وقد تكون الأدلة الإلكترونية في بعض الأحيان معقدة تقنيا، بحيث قد تستدعى حضور شاهد خبير في الاستدلال الجنائي الرقمي إلى المحكمة لشرح جدوى الأدلة الإلكترونية في القضية. وتُنصح الدول بتحسين قدرات المدعين العامين التقنية من خلال توفير التدريب الدوري على تكنولوجيا المعلومات بشأن الجوانب المختلف المتصلة باستخراج الأدلة الإلكترونية وتخزينها واستخدامها في المحاكم.

### رابعاً: توصيات بشأن جمع المعلومات الاستخباراتية واستخدامها وتبادلها في التحقيقات الجنائية والملاحقات القضائية

تملك أجهزة الاستخبارات - المدنية منها والعسكرية - رؤى معمقة للشبكات الإرهابية والإرهابيين، سواء داخل ميدان القتال أو خارجه. ويمكن أن تؤدي أجهزة الاستخبارات دورا حاسما في جمع المعلومات الاستخباراتية لأغراض التحقيقات الجنائية والملاحقات القضائية، لاسيما إذا ما توقفت القنوات العادية لإنفاذ القانون والتعاون القضائي بين الجهات الفاعلة في قطاع العدالة الجنائية عن العمل، بسبب حالة الصراع مثلا. وهذا هو الحال أيضا في سياق المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين كانوا قد انتقلوا إلى مناطق الصراع ثم عادوا إلى بلدانهم أو سافروا إلى بلد ثالث. ولتحسين الاستخدام المحتمل للمعلومات الاستخباراتية كأدلة في المحكمة، تُعد جهود التنسيق والتعاون والتآزر الفعالة بين أجهزة الاستخبارات وأجهزة إنفاذ القانون على مستوى البلد وفيما بين البلدان أمرا حيويا. وهناك تحد آخر يتعلق بالاستخدام الفعلي للمعلومات الاستخباراتية كدليل في المحاكم، والذي يتجاوز استخدام هذه المعلومات فقط كمنطلق لبدء التحقيقات، وضمان أن الإجراءات المعمول بها تتيح

الإفصاح عن المعلومات للمحكمة، على نحو يحترم الحق في المحاكمة العادلة، ويكفل حماية مصادر المعلومات وطرق الحصول عليها.

وينبغي للدول أن تتوفر على وجه الخصوص على آليات وإجراءات تسمح لها بتبادل المعلومات الاستخباراتية المتعلقة بالتهديدات الإرهابية، حيثما يكون ذلك مناسباً، مع موظفي إنفاذ القانون المأذون لهم بذلك. وينبغي وضع هذه الإجراءات مع مراعاة شواغل الحكومات المتصلة بالأمن القومي وحق المتهمين في المحاكمة العادلة. ولحماية حياة الضحايا والمخبرين، وحماية المصادر والطرق، والحفاظ على جدوى تقنيات التحقيق الحساسة، ينبغي أن تكون الحكومات قادرة على حماية أنواع معينة من المعلومات والتقنيات من الإفصاح العلني، حتى في سياق إجراءات العدالة الجنائية العامة.

وتكتمل التوصيات التالية وتدعم [قرار مجلس الأمن رقم 2396 \(2017\)](#) وعدداً من الممارسات الجيدة والتوصيات الصادرة عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، ومنها على وجه الخصوص الممارستان الجيدتان 6 و9 من مذكرة الرباط، والممارسة الجيدة 6 من مذكرة لاهاي للممارسات الحسنة للسلك القضائي حول الحكم في جرائم الإرهاب والتوصيات 1 و2 و3 و4 و5 و6 من التوصيات الصادرة عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب بشأن استخدام وحماية المعلومات الاستخباراتية في التحقيقات والملاحقات القضائية لقطاع العدالة الجنائية القائمة على سيادة القانون.

#### التوصية 16: تعزيز جهود التنسيق والتعاون والتواصل الفعالة

ستؤدي زيادة جهود التنسيق والتعاون، مثلاً من خلال مراكز دمج الجهود (وأيضاً عبر آليات التعاون غير الرسمية)، إلى فهم أفضل لأدوار واحتياجات الطرفين المختلفة. وغالباً ما تكون المعلومات ذات الصلة موجودة، غير أنه يتعين إتاحتها لمن يحتاجونها بقدر ما يكون ذلك ممكناً وفقاً للقوانين الوطنية؛ ويجب أن تصل أولاً إلى الجهات الفاعلة ذات الصلة. وعلى سبيل المثال، قد يكون لدى ضباط الاستخبارات معلومات تحت تصرفهم لا صلة لها بعملهم، لكنها قد تكون حاسمة بالنسبة للمدعيين العامين الذين يحاولون العثور على آخر قطعة من اللغز الذي سيُتيح الملاحقة القضائية الناجحة للمشتبه في ارتكابهم أعمال إرهابية. وعندما تكون معلومة ما هي المفتاح الذي أدى إلى إدانة أحد الإرهابيين، فإن إبلاغ مزود المعلومة الأول، الذي قد يكون وكالة استخبارات أجنبية، بهذا الأمر يمكن أن يساعد في تعزيز حلقة التعقيبات الإيجابية.

ولذلك، تُوصى الدول بأن تواصل الاستثمار في آليات التنسيق والتعاون بين وكالات الاستخبارات ودوائر إنفاذ القانون والسلطة القضائية داخل بلدانها. وعلى نحو ما أوصت به التوصيات بشأن استخدام وحماية المعلومات الاستخباراتية في التحقيقات والملاحقات القضائية التي يجريها قطاع العدالة الجنائية في ظل سيادة القانون، الصادرة عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، ينبغي على الدول النظر في إنشاء آليات أو إجراءات يمكن من خلالها إطلاع وكالات الاستخبارات على القواعد الموحدة للأدلة المستخدمة في الإجراءات القضائية في البلد المعني.

#### التوصية 17: تحسين التبادل الدولي للمعلومات الاستخباراتية لأغراض التحقيقات الجنائية والملاحقات القضائية

يمكن للدول تبادل المعلومات الاستخباراتية على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف، مثلاً عبر الإنترنت أو اليوروبول. ويستفيد تبادل المعلومات الاستخباراتية من الامتثال لحقوق الإنسان في كل من مرحلة جمع البيانات ومرحلة معالجة المعلومات الاستخباراتية واستخدامها في الإجراءات الجنائية. وقد تصبح الدول أكثر استعداداً لتبادل المعلومات إذا أُعطيت لها ضمانات بشأن الامتثال لحقوق الإنسان في سياق جمع البيانات وتبادلها.

ومن المفهوم أن الدول لن تتبادل المعلومات الاستخباراتية إلا مع البلدان التي تثق في خدماتها - مثلاً بفضل النظام القانوني الجدير بالثقة (والموافق مع حقوق الإنسان) السائد في الدولة الأخرى. وتقضي بعض الدول في تشريعاتها وأنظمتها الوطنية بالأبداً تتبادل المعلومات الاستخباراتية مع الوكالات الأجنبية إلا إذا كانت تتوافق مع متطلبات معينة من متطلبات حقوق الإنسان. وفي حالة ما إذا كانت لدى الدولة شواغل حقيقية بشأن طرق استخدام هذه المعلومات في بلد آخر، فُوصى الدول بأن تشترط في تبادل المعلومات الحصول على ضمانات صارمة بأن المعلومات المقدمة لن تؤدي إلى انتهاك أي حق من حقوق الإنسان.

وعلاوة على ذلك، تُشجع الدول على زيادة تبادل المعلومات الاستخبارية لأغراض التحقيقات الجنائية والملاحقات القضائية عبر المنظمات الدولية. ويتسم الإرهاب، لاسيما الإرهاب المرتبط بظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، بعنصر عابر للحدود الوطنية والإقليمية، وبالتالي فهو يتطلب استجابة دولية حقيقية. وكما هو الحال على المستوى الوطني، فمن المهم أيضا على المستوى الدولي أن تصل المعلومات ذات الصلة إلى الجهات الفاعلة التي تحتاج إليها. ويمكن لمنظمات مثل الإنتربول واليوروبول أن تلعب دورا مركزيا في هذا الصدد. وتُنصح الدول، في كل حالة، سواء كانت على المستوى الثنائي أو المتعدد الأطراف، بأن تزود منظمات مثل الإنتربول واليوروبول، لأغراض التحقيقات الجنائية والملاحقات القضائية، بالمعلومات المحصلة في توافق تام مع حقوق الإنسان. وهذا الأمر سيزيد من فرص مقبولية المعلومات أمام المحكمة في حالة استخدامها كأدلة.

### التوصية 18: تعزيز استخدام المعلومات الاستخبارية كأدلة في المحاكم

قد تكون وكالات الاستخبارات حذرة في الإفصاح عن مصادر معلوماتها والطرق التي حصلت من خلالها على هذه المعلومات. ولضمان قبول المعلومات كدليل في المحكمة، من المهم - وفقا للقوانين الوطنية ذات الصلة - أن يستطيع كل من المدعي العام والقاضي أن يثبتنا من مصدر المعلومات وبالتالي من موثوقيتها. وعموما، تُوصى الدول بعدم المبالغة في تصنيف بياناتها الاستخبارية، لتفادي الحاجة إلى اتباع إجراءات رفع السرية.

وعلاوة على ذلك، يجوز في بعض البلدان لطرف ثالث، له أذرع واحدة في الدوائر الاستخباراتية وأخرى في دوائر إنفاذ القانون، مثل لجنة مستقلة أو مدع عام مختص بالاستخبارات، أن يراجع المعلومات الاستخباراتية ويحدد ما إذا كان يمكن رفع السرية عن بعض المعلومات وتسليمها. وفي بلدان أخرى، بما في ذلك العديد من الدول التي تطبق القانون العام، يعمل مسؤولو إنفاذ القانون مع ضباط الاستخبارات لتحديد المعلومات ذات الصلة بالقضية. ويعمل المدعي العام لاحقا مع هذه الأجهزة من أجل الاتفاق على الصورة المناسبة التي سيفصح فيها عن المعلومات أمام المحكمة والدفاع. وتوصى الدول بأن تنتظر في إنشاء آليات يمكن أن تحوّل المعلومات الاستخباراتية إلى أدلة قابلة للاستخدام، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات النظام القانوني.

### التوصية 19: احترام القانون الدولي وحقوق الإنسان

ينص قانون حقوق الإنسان على حق المتهم في الطعن في الأدلة المقدمة ضده. وفي الوقت نفسه، قد تكون هناك حاجة إلى بعض المرونة لمراعاة الشواغل الأمنية المشروعة المتأتية عن استخدام المعلومات الاستخباراتية السرية أو الحساسة، على الأقل إذا ما تقرر أنه يُراد استخدام هذه المعلومات كدليل في الإجراءات الجنائية. وقد تكون هناك حاجة إلى التفكير الإبداعي وإلى أساليب غير تقليدية. فيمكن على سبيل المثال، حماية هوية الشهود من خلال جعلهم يدلون بشهادتهم باستخدام اسم مستعار أو من وراء حجاب أو باستخدام تمويه خفيف (بإذن المحكمة).

وفيما يتعلق بمسألة ما يجب القيام به في حالات انتهاك القانون الدولي السابق للمحاكمة: يكون للقضاة، في معظم النظم القانونية، سلطة تقديرية لتحديد سبل الانتصاف لهذه الانتهاكات، غير أنه قد يختلف مستوى تدريب القضاة على معايير القانون الدولي (مقابل القانون الوطني) ومستوى دمج معايير القانون الدولي في القانون الوطني للدولة. ومع التأكيد على استقلالية القضاء، ووفقا للممارسات والأطر القانونية المنطبقة ذات الصلة، يجوز للدول صياغة مبادئ توجيهية يمكن أن يأخذها القضاة في الاعتبار عند تقييم بعض انتهاكات حقوق الإنسان و/أو انتهاكات القانون الدولي (السابقة للمحاكمة). ويعد قمع الأدلة المحصلة بشكل غير قانوني أو قمع ثمار هذه الأدلة أشد طرق الانتصاف. وتعتبر بعض الانتهاكات - كاستخدام التعذيب لانتزاع المعلومات الاستخبارية - خطيرة لدرجة أنه في جميع الحالات، وبغض النظر عن المسؤول عن هذه الانتهاكات، ينبغي اعتبار الأدلة المنتزعة غير مقبولة في المحكمة، لتجنب تقويض نزاهة الإجراءات القضائية. وفي مثل هذه الحالات، على المسؤولين أن يفكروا فيما إذا كان يجوز تبادل هذه المعلومات "المعيبة" - على المستوى الثنائي أو المتعددة الأطراف.



وبالنسبة لبعض الانتهاكات الأقل خطورة، يمكن النظر في سبل انتصاف أخرى، مثل تخفيض العقوبة أو التعويض المالي أو - بالنسبة للانتهاكات الإجرائية التي لا تؤثر جوهريا على حقوق المشتبه فيهم - إصدار بيان يفيد بمخالفة بعض القواعد.

#### خامسا: توصيات حول جمع الأدلة العسكرية واستخدامها وتبادلها

نادرا ما تقتصر التحقيقات والملاحقات القضائية في الجرائم المتصلة بالإرهاب على الأعمال المرتكبة داخل أراضي دولة واحدة. فغالبا ما يعمل الإرهابيون والمنظمات الإرهابية في الخارج حيث يتجاوز نشاطهم الحدود الوطنية والإقليمية. ولجمع المعلومات والأدلة المتعلقة بجرائم الإرهاب، من الضروري في كثير من الأحيان التعاون مع الدول الأخرى من خلال المساعدة القانونية المتبادلة. لكن هذا التعاون لا يكون، في حالات الصراع (أو ما بعد الصراع) دائما فعالا أو ممكنا. والسبب هو وجود المعلومات في أماكن تتصف عادة بكونها أماكن تسودها الفوضى وغير آمنة، مما يجعل من استخدام اتفاقات المساعدة القانونية المتبادلة أمرا صعبا جدا، أو بسبب عدم وجود مثل هذه الاتفاقات واستحالة تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل مع البلد الذي توجد فيه الأدلة. وهنا، ينشأ خطر الإفلات من العقاب لأن الجرائم المتصلة بالإرهاب المرتكبة في حالات الصراع (أو ما بعد الصراع) قد يتعذر ملاحقتها قضائيا بسبب نقص الأدلة. وفي مثل هذه الحالة، يستخدم المدعون العامون في بعض البلدان نهجا بديلا للملاحقة القضائية، يركز على ملاحقة مرتكبي الجرائم بسبب محاولتهم السفر أو التآمر لارتكاب جرائم إرهابية أو الانتماء إلى منظمة إرهابية. وفي هذه الحالات، يبرز خطر الإفلات من العقاب وكذلك حق الضحايا في العدالة، وهو الأمر الذي يستحق أن يؤخذ في الاعتبار.

وبالإضافة إلى ذلك، قد تنشأ حالة من الفوضى، مثلا بسبب حالة صراع مسلح، على أراضي الدولة التي تحاكم المشتبه بهم. وهنا أيضا، قد يكون من الصعب جدا على المدعين العامين إثبات جرائم الإرهاب، بما فيها الجرائم ذات الصلة، مثل أعمال العنف الجنسي التي يرتكبها أعضاء المنظمات الإرهابية.

ويواجه مسؤولو إنفاذ القانون والمدعون العامون تحديا صعبا فيما يخص جمع الأدلة ذات الصلة بالتهديد المتنامي الذي يمثلته المقاتلون الإرهابيون الأجانب وأسرهم العائدة، وفيما يخص أيضا طموح المدعين العامين في مقاضاة المتهمين من أبناء بلدهم والمقيمين فيه. ويمكن استخراج الكثير من المعلومات التي قد تكون ذات صلة بالملاحقات القضائية الجنائية في حالات (ما بعد) النزاع. ومن الأمثلة على ذلك المعلومات الاستخباراتية ومعلومات الاستدلال الجنائي مثل بصمات الأصابع الموجودة على أجهزة التفجير المرتجلة التي يتم استخراجها من ميدان القتال والمعلومات والأدلة التي يتم جمعها من مواقع مثل المقابر الجماعية والمعلومات حول انتماء الأفراد إلى المنظمات الإرهابية ونطاق الشبكات التي يعملون فيها. ويمكن لهذا النوع من المعلومات والأدلة أن توفر عناصر حاسمة في حل اللغز المتصل بطرق عمل الشبكات الإرهابية وتحديد مرتكبي الجرائم المتصلة بالإرهاب ونوعها.

وفي غالب الحالات، لا يكون جمع المعلومات التي يمكن استخدامها كأدلة هدف العمليات العسكرية الأولى. لكن نظرا لوجود الأجهزة العسكرية في ميدان القتال، تستطيع هذه الجهات أن تساهم في جمع المعلومات ذات الصلة التي يمكن استخدامها كأدلة أمام المحاكم. وينبغي أن تتم هذه الأنشطة بما يتماشى مع القانون الدولي.

وفي الظروف المناسبة، وبالتنسيق مع القوى العسكرية، يمكن للجان التحقيق الدولية أو غيرها من الآليات التي يأذن بها مجلس الأمن أن تستخرج المعلومات ذات الصلة من ميدان القتال والتي يمكن استخدامها في الملاحقة القضائية للجرائم المتصلة بالإرهاب. والواضح هنا، هو أنه ينبغي اعتبار السيناريو الذي تسهل فيه السلطات العسكرية جمع المعلومات والأدلة حالة استثنائية.

ويواجه مسؤولو إنفاذ القانون والمدعون العامون تحديا خاصا يتمثل في ضمان أن المعلومات التي تستخرجها السلطات العسكرية وغيرها من الجهات المعترف بها في حالات الصراع (وما بعد الصراع) تحترم الحدود القانونية المسموح بها لاستخدامها كأدلة في الإجراءات الجنائية، وفقا للنظم القانونية المعمول بها في الدول المختلفة. ويجب استيفاء المعايير القانونية

الصارمة المنصوص عليها في القوانين الجنائية الوطنية، والتي تشمل مقبولية الأدلة، والحفاظ على سلسلة حفظ المعلومات والأدلة، واحترام مبادئ المحاكمة العادلة.

وقد أقر بهذا التحدي في مبادئ مدريد التوجيهية (S/2015/939، 23 كانون الأول/ديسمبر 2015)، وأشار إليه في قرار مجلس الأمن رقم 2396 (2017). كما أبرز التقرير السادس للأمين العام للأمم المتحدة عن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش، (S/2018/80، 31 كانون الثاني/يناير 2018) أن قلة من الدول قادرة على جمع الأدلة في مناطق الصراع، وأنه يلزم تعزيز الجهود الرامية إلى جمع الأدلة في مناطق الصراع.

ويجري حاليا إعداد عدة مبادرات دولية لدعم دور السلطات العسكرية، وتقديم التوجيه، وتوضيح التفويض المطلوب، فضلا عن الطرائق التي يمكن استخدامها. وفي سياق الأمم المتحدة، يمكن لتبني 'مبادئ توجيهية بشأن تيسير استخدام المعلومات التي تحفظها وتجمعها وتبادلها الأجهزة العسكرية وقبولها كأدلة' أن يوفر هذا التوجيه.

### **التوصية 20: تعزيز استخدام المعلومات التي تجمعها السلطات العسكرية كأدلة في المحاكم**

بالنظر إلى حقيقة أنه في حالات استثنائية، مثل حالات الصراع أو الحالات الشديدة الخطورة، قد لا يتمكن مسؤول إنفاذ القانون من أداء مهامهم بالتحقيق في الجرائم المتصلة بالإرهاب، توصى الدول بضمان إمكانية استخدام المعلومات التي تجمعها السلطات العسكرية كأدلة في قضايا الإرهاب وفقا للقانون الجنائي لهذه الدول، وتعديل تشريعاتها عند الاقتضاء لجعل هذا الاستخدام ممكنا، أو توفير تعليمات تشرح كيف يمكن جعل هذا الاستخدام ممكنا. وتوصى الدول أيضا، عند السماح باستخدام المعلومات التي تجمعها الأجهزة العسكرية، بأن تكفل احترام مبادئ المحاكمة العادلة وعدم اللجوء إلى التعذيب والمعاملة اللاإنسانية والمهينة واحترام مبدأ التخاصم والقبول العادل بالأدلة.

وفي بعض الحالات، يمكن لمسؤولي إنفاذ القانون والمدعين العامين أن يؤديوا دورا استباقيا أكبر وأن يعبروا بوضوح للسلطات العسكرية عن احتياجاتهم من الأدلة في القضايا المحددة، مثلا خلال المرحلة التحضيرية لبعثة عسكرية.

وقد اكتسبت بعض الدول الخبرة في جمع المعلومات من ميدان القتال واستخدامها كدليل في الإجراءات الجنائية، مع الموازنة بين مفهوم ضمان سلسلة حفظ المعلومات في ظروف تتسم غالبا بالفوضى وانعدام الأمن، ومفهوم الحق في محاكمة عادلة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، عدم اللجوء إلى التعذيب والمعاملة اللاإنسانية والمهينة، ومراعاة مبدأ التخاصم والقبول العادل بالأدلة. ولذلك توصى الدول بتبادل هذه الخبرات بهدف إعداد خلاصات وافية للممارسات الجيدة.

### **التوصية 21: الحفاظ على سلسلة حفظ المعلومات واحترام نزاهة الإجراءات الجنائية**

يعد التقيد بسلسلة حفظ المعلومات من المتطلبات الأساسية لتقديم أي شكل من أشكال المعلومات كدليل في الإجراءات الجنائية. وقد يصعب التقيد بسلسلة حفظ المعلومات عندما يتم جمعها من ميدان القتال واستخدامها في الإجراءات الجنائية، بغض النظر عن شكل الأدلة (المادية منها أو الإلكترونية أو أدلة الاستدلال الجنائي). ويرجع ذلك إلى أنه من الصعب التقيد دائما بإجراءات تغليف الأدلة ووسمها في مسرح الجريمة المغلق، في الحالات التي تسودها الفوضى وانعدام الأمن في ميدان القتال. ومع ذلك، يمكن للسلطات العسكرية أو الجهات الفاعلة الأخرى التي تستخرج المعلومات من ميدان القتال، عندما تجد نفسها في بيئة أكثر أمانا، أن تكفل إمكانية تعقب الأشخاص الذين استخرجوا المعلومات، ومكان وزمان وظروف استخراجها، وحفظ دفتر يوثق هوية الجهات التي تعاملت مع الأدلة والجهات التي أرسلت إليها. ولا ينبغي أن تمنع الحلقات المفقودة في سلسلة حفظ المعلومات تلقائيا قبول الأدلة. وبالرغم من التحديات الموجودة وبالنظر إلى الإمكانيات المتاحة، تُوصى الدول بتوعية الجهات الفاعلة في مجال العدالة الجنائية بشأن حدود وإمكانات جمع المعلومات والأدلة في ظروف ميدان القتال، مع مراعاة متطلبات الفعالية التشغيلية.

وخلال المحاكمة، قد يظهر عدد من التحديات التي يمكن أن تؤثر في مقبولية المعلومات كدليل في المحكمة. وتشمل هذه التحديات استجواب الشهود (شهود الإثبات والنفي) أو العسكريين الذين جمعوا المعلومات، ومستوى المعرفة والمهارات المتصلة بإجراءات "التغليف والوسم".

وينبغي تمكين الدفاع من التحقق من موثوقية الأدلة المقدمة ومصداقيتها. ولأسباب تتعلق بالأمن الوطني، يجب أن تبقى هوية الفرد (سواء كان عسكرياً أو غير عسكري) الذي تعامل مع المعلومات أو الأدلة في ميدان القتال، مخفية. ولتيسير الإدلاء بالشهادة حول طريقة جمع هذه المعلومات أو الأدلة، مع ضمان مراعاة مبادئ المحاكمة العادلة إلى أقصى حد ممكن، يتعين إيجاد بعض الحلول المبتكرة أو غير التقليدية بغية تأمين حقوق الدفاع في استجواب الشهود. وكأمثلة عن هذه الحلول، يمكن اللجوء إلى روابط الفيديو أو تقديم إفادات خطية، وفقاً لقواعد الإثبات الوطنية.

وعلاوة على ذلك، هناك فروق في مستوى المعرفة والمهارات بين مختلف الجهات الفاعلة التي تعمل في ميدان القتال فيما يتعلق بطرق التعامل مع المعلومات أو الأدلة التي يجب تقديمها كأدلة في القضايا الجنائية. وعلى سبيل المثال، يُتوقع - في حالة وجود هذه الوحدات المختلفة - أن يُدرَّب أفراد الشرطة العسكرية أو المحققون المرافقون (مثلاً، الأفراد المنتدبون لدى القيادة العسكرية من قبل وزارة العدل) للتعامل مع الأدلة. واعتماداً على مستوى المعرفة والمهارات التي تتوفر عليها الجهات الفاعلة العسكرية ذات الصلة، فقد تتجاوز فوائد الأدلة المقدمة المخالفات التي قد تطرأ في سلسلة حفظ المعلومات. وفي نهاية المطاف، فإن المحكمة هي من سببت في قبول الأدلة أو رفضها.

ولذلك تُوصى الدول بأن تنظر في وضع مبادئ توجيهية وفقاً لقواعد الإجراءات الجنائية الوطنية والالتزامات الدولية لحقوق الإنسان كقيلة بمساعدة الجهات الفاعلة في العدالة الجنائية ذات الصلة في تقييم التوازن الذي يتعين إيجاده بين الظروف التي تُجمع فيها المعلومات والأدلة وبين التقيد بسلسلة حفظ المعلومات، وأيضاً احترام نزاهة الإجراءات الجنائية، بما في ذلك ضمان الاحترام الكامل لحقوق الدفاع.

## **التوصية 22: تعزيز جهود التعاون والتنسيق والاتصال والمساعدة القانونية المتبادلة الفعالة مع الجهات الفاعلة ذات الصلة**

يُشجع مسؤولو إنفاذ القانون والمدعون العامون الذين يحتاجون إلى استخدام الأدلة المحصلة من ميدان القتال في القضايا المتعلقة بالإرهاب، على بذل كل ما في وسعهم لإقامة علاقات عمل مع سلطات العدالة الجنائية في الدولة التي جُمعت منها الأدلة، من أجل تيسير المساعدة القانونية المتبادلة. غير أنه في الحالات التي تبدو فيها إقامة هذه العلاقة أمراً مستحيلاً، يوصى مسؤولو إنفاذ القانون والمدعون العامون بإقامة علاقات عمل وخطوط اتصال، في أبكر وقت ممكن من العملية، مع الجهات الفاعلة ذات الصلة الموجودة في ميدان القتال للمساعدة في جمع المعلومات التي يمكن أن تُستخدم كأدلة في المحكمة.

## **التوصية 23: تعزيز الاستخدام المتعدد الأغراض للمعلومات التي تجمعها الأجهزة العسكرية ورفع السرية عن المعلومات الاستخباراتية العسكرية**

في مناسبات عديدة، وكجزء من أنشطة الجيش العادية خلال العمليات العسكرية، قد تُجمع المعلومات الاستخباراتية لأغراض عملياتية. وقد تحتوي هذه المعلومات الاستخباراتية على بيانات مهمة عن الجرائم المرتكبة المتصلة بالإرهاب وعن الشبكات الإرهابية والأفراد المتورطين فيها. وقد تكون هذه المعلومات ذات أهمية بالنسبة للتحقيقات الجنائية والملاحقات القضائية. وبوجه عام، فإنه لا يُصح بتصنيف المعلومات إلا إذا كان هذا التصنيف ضرورياً. وفي الحالات التي تُصنَّف فيها المعلومات الاستخباراتية، ثم يرفع عنها غطاء السرية لاحقاً إذا كانت هذه المعلومات ذات أهمية بالنسبة للتحقيقات المتصلة بقضية ما أو لملاحقة قضائية جنائية معينة، فإن السؤال القائم هو ما إذا كانت هذه المعلومات الاستخباراتية ستقبل في المحكمة.

وفي بعض الحالات، يمكن معالجة المعلومات التي تُجمعها السلطات العسكرية من خلال اتباع مسار مزدوج وبهدف مزدوج. فعلاوة على معالجة المعلومات من خلال المسار الاستخباراتي والسري، يمكن معالجتها أيضاً من خلال اعتبارات الملاحقة

القضائية، عبر ضمان التقيد بسلسلة حفظ المعلومات واحترام ضمانات المحاكمة العادلة. وحيثما يكون ذلك مناسباً، يُنصح مسؤولو إنفاذ القانون والمدعون العامون بإبلاغ احتياجاتهم في مجال الملاحظات القضائية في تحقيق معين إلى الجهات الفاعلة ذات الصلة من أجل ضمان عدم تفويت فرص معالجة المعلومات.

وهناك ممارسات جيدة تُعنى بالموازنة بين الحاجة إلى الحفاظ على سرية المصادر والحاجة إلى التقيد بالشفافية في الإجراءات الجنائية، مع احترام ضمانات المحاكمة العادلة. لذا تُنصح الدول بأن تأخذ في الاعتبار التوصيات والممارسات الجيدة التي أصدرها المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب في مذكرة الرباط، ومذكرة لاهاي، والتوصيات بشأن استخدام وحماية المعلومات الاستخباراتية في التحقيقات والملاحظات القضائية التي يجريها قطاع العدالة الجنائية في ظل سيادة القانون.

#### **سادساً: توصيات بشأن الاستماع إلى الشهود واستخدام الشهادة**

كانت شهادة الشهود ولا تزال ذات قيمة بالغة في التحقيقات والملاحظات القضائية بشأن الجرائم، بما فيها الجرائم المتصلة بالإرهاب. وهناك أنواع مختلفة من الشهود مثل الضحايا، والشهود الخبراء، والمخبرين والمتعاونين مع العدالة، والتائبين.

ونظراً لدور الشهود الحاسم في التحقيقات والملاحظات القضائية في الجرائم الخطيرة، قد يتعرض العديد منهم للترهيب أو التهديد، وهو أمر ملحوظ بوجه خاص في القضايا المتعلقة بالإرهاب. وفي سياق المقاتلين الإرهابيين الأجانب، قد يشهد أفراد أسرهم ضدهم، ثم يسحبون شهادتهم أو يغيرونها نتيجة تعرضهم للترهيب. وهذا الأمر يؤثر مسألتي الضعف والمصادقية. ولذلك، فإن حماية الشهود - داخل المحكمة وخارجها - وضمان حقوق المدعى عليهم بمحاكمة عادلة وفقاً للمادة 14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، أمر بالغ الأهمية.

ويُتوقع أن يزيد استخدام هؤلاء الشهود في القضايا المتصلة بالإرهاب، لاسيما الشهود الخبراء، وذلك لأن قضايا الإرهاب تزداد تعقيداً، جراء الطابع التقني وأحياناً العلمي للأدلة، ومنها الأدلة الإلكترونية وأدلة الاستدلال الجنائي. ونتيجة لذلك، يلزم أن يوضح الشهود الخبراء طبيعة هذه الأدلة وأهميتها للمدعين العاميين ومحامي الدفاع والقضاة.

وستكمل التوصيات التالية وتواصل البناء على الممارسات الجيدة والتوصيات القائمة الصادرة عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، وعلى وجه الخصوص: الممارسة الجيدة 4 من مذكرة لاهاي للممارسات الحسنة للسلك القضائي حول الحكم في جرائم الإرهاب، والممارسة الجيدة 1 من مذكرة الرباط، والتوصيات 1 و 5 و 7 من التوصيات بشأن استخدام وحماية المعلومات الاستخباراتية في التحقيقات والملاحظات القضائية لقطاع العدالة الجنائية القائمة على سيادة القانون. وفضلاً عن ذلك، فإن دليل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للممارسات الجيدة بشأن حماية الشهود في الإجراءات الجنائية المتعلقة بالجريمة المنظمة مفيد جداً في سياق قضايا الإرهاب، وينبغي أخذه بعين الاعتبار.

#### **التوصية 24: تمكين استخدام تدابير الحماية في الإجراءات القضائية**

لضمان أن الشهود قادرين، إلى أقصى حد ممكن، على الإدلاء بشهادتهم دون الشعور بالترهيب أو التهديد، يمكن النظر في تبني مجموعة متنوعة من تدابير الحماية في الإجراءات القضائية داخل المحكمة. وتشمل هذه التدابير استخدام البيانات السابقة للمحاكمة (سواء كانت بيانات مكتوبة أو مسموعة أو سمعية-بصرية) كبديل للشهادة أمام المحكمة؛ أو تورية اسم الشاهد وعنوانه من البيانات المكتوبة؛ أو الإدلاء بالشهادة عبر دائرة تلفزيونية مغلقة أو وصلات سمعية بصرية، مثل مؤتمرات الفيديو، أو حجب هوية الشاهد باستخدام اسم مستعار أو تمويه خفيف أو تغيير الصوت أو الجلوس وراء حجاب أو شاشة؛ أو إخراج الجمهور من قاعة المحكمة (جلسة مغلقة). وتوصى الدول بأن تنظر في التدابير الإجرائية المتنوعة التي تستخدمها الدول الأخرى وكذلك المحاكم، لحماية الشهود داخل المحكمة، وحيثما يكون ذلك مناسباً، اعتماد تدابير تتوافق مع التزاماتها الدولية وأطرها ونظمها القانونية الوطنية. وهذا يشمل تقييم ما إذا كان التشريع الحالي يسمح بتدابير الحماية الإجرائية هذه وما إذا كانت هذه التدابير قابلة للتنفيذ من الناحية التكنولوجية.

وقد تؤثر هذه التدابير على حقوق المدعى عليه في "أن يناقش شهود الاتهام، بنفسه أو من قبل غيره، وأن يحصل على الموافقة على استدعاء شهود النفي بذات الشروط المطبقة في حالة شهود الاتهام" على النحو الوارد في الفقرة 3 (هـ) من المادة 14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وأفضل طريقة لكفالة حقوق المدعى عليه وتصورات الجمهور بشأن شرعية المؤسسات القضائية هي الاستخدام المحدود للمعلومات السرية أو الإجراءات القضائية المغلقة. ولذلك، لا ينبغي أن تستند الإدانة فقط إلى شهادة سرية أو إلى دليل محجوب أو ملخص.

### التوصية 25: اعتماد نهج مكيف ومرن وشامل في استجواب الشهود ومساعدتهم وحمايتهم

من المهم اعتماد نهج مكيف ومرن وشامل عند استجواب الشهود ومساعدتهم وحمايتهم من أجل الحصول على معلومات دقيقة وموثوقة حول ما حدث. وعند استجواب الشهود، ينبغي أن تؤخذ جميع العناصر ذات الصلة في الاعتبار، مثل السن والجنس والقدرة العقلية. وتتطلب ظروف معينة إيلاء اهتمام خاص لبعض الأفراد أو الفئات، مثل النساء أو المسنين أو الأطفال. وعلاوة على ذلك، ولتجنب مفاخرة صدمتهم ومعاودة إيذائهم، يجب إيلاء اهتمام خاص لضحايا أعمال الإرهاب، بما فيهم النساء اللاتي تعرضن لجرائم جنسية على أيدي المنظمات الإرهابية. وبالنسبة للشهود الضعفاء، قد تكون تدابير الحماية الإجرائية المذكورة أعلاه، بما في ذلك استخدام تكنولوجيا الفيديو أو المساعدة النفسية داخل المحكمة، أنفع لهم من الشهود الآخرين. ويمكن للمنظمات غير الحكومية المعترف بها والمقيمة والمعتمدة، التي لديها خبرة في التعامل مع الأشخاص الضعفاء، أن تقدم الدعم في مجال مساعدة الشهود، الذي يجب تمييزه عن مجال حماية الشهود. وفي الظروف التي تُجمع فيها الأدلة من قبل الأجهزة العسكرية، يجب أن يدرك الأفراد العسكريون بأن الأشخاص الذين يستجوبونهم قد يحسون بالرهبة، وهو الأمر الذي قد يؤثر في موثوقية أقوال الشهود. فيجب مراعاة الحساسيات المؤسسية/الثقافية، بمعنى طريقة التعامل مع هؤلاء الشهود. وأخيراً، ينبغي فهم حماية الشهود بطريقة واسعة وشاملة؛ ويجب تنفيذ تدابير الحماية في أقرب وقت ممكن، دون حصرها على التهديدات المادية/الأمنية، بل ينبغي أيضاً مراعاة رفاه الأشخاص وكرامتهم، بما في ذلك ما قد يولده الإدلاء بالشهادة أمام المحكمة من ضغط عاطفي. ولذا، تُوصى الدول بأن تضع نهجاً مكيفاً ومرناً وشاملاً للتعامل مع الشهود ومساعدتهم وحمايتهم.

### التوصية 26: مساعدة الأشخاص الذين يملكون معلومات حساسة أو سرية للإدلاء بشهاداتهم

قد يُحجم الأشخاص الذين يملكون معلومات حساسة أو سرية - مثل ضباط الاستخبارات - عن الإدلاء بشهادتهم في المحكمة، لكن تدابير الحماية المحددة الواردة في التوصية 24، ستيسر، حيثما يكون ذلك مناسباً، الإدلاء بالشهادة. وقد لوحظ في بعض الحالات التي يدلي فيها هؤلاء الأشخاص، بمن فيهم ضباط الاستخبارات الأجنبية، بأقوالهم، بأن القضاة يجدونها أحياناً غير موثوقة، ليس بسبب (نقص) المعلومات التي يمتلكها هؤلاء الأشخاص، ولكن بسبب الطريقة التي قُدمت بها هذه المعلومات. ولتجنب تجاهل القضاة لهذه المعلومات الحساسة جراء هذه الأسباب، تُوصى الدول بأن تستثمر أكثر في مساعدة الأشخاص الذين قد لا يكونون ملمين بطريقة الإدلاء بشهادتهم أمام المحاكم (الأجنبية)، بمن فيهم ضباط الاستخبارات وغيرهم من الأشخاص الذين قد يملكون معلوماتهم حساسة في القضية. فإذا ما استثمرت الدول في توعية الأفراد بالطرق الفعالة للإدلاء بأقوالهم وبيّنت لهم معنى الإدلاء بالشهادة أمام المحكمة، وشرحت لهم كيف يتصرفون ويتعاملون مع القاضي، فقد يُنظر إلى أقوالهم على أنها أكثر مصداقية، وهو الأمر الذي قد يُسرّع في الوصول إلى خاتمة ناجحة للقضية.

### التوصية 27: وضع برامج لحماية الشهود

إلى جانب تدابير الحماية الإجرائية في المحاكم، قد تترتب الدولة إنشاء برنامج لحماية الشهود يستند إلى تحليل يأخذ في الاعتبار، ضمن أمور أخرى، الموارد المتاحة، والإرادة في ملاحقة مرتكبي الجرائم المتصلة بالإرهاب استناداً إلى أقوال الشهود، ومدى تكرار أعمال العنف ضد الشهود. وفي بعض الأحيان، تخول برامج حماية الشهود للأشخاص، بمن فيهم أفراد الأسرة المباشرين، الانتقال للإقامة في بلدان أخرى. ويمكن إنشاء هذه البرامج داخل أجهزة الشرطة أو خارجها، كما توجد نماذج من هذه البرامج تكون خاضعة فيها لهيئة متعددة التخصصات. ومهما كان النهج المتبع، توصى الدول بأن تضمن فصل التحقيقات وسرية الإجراءات والعمليات والاستقلال التنظيمي عن الشرطة النظامية. ويعد تخصيص الموارد اللازمة والتنسيق

الوثيق بين الجهات الفاعلة الوطنية ذات الصلة أمرا بالغ الأهمية في هذا السياق. ويوصى أيضا بأن تواصل الدول توفير التدريب المتعدد التخصصات الذي يعزز ثقة الدول الأخرى في قدرتها على حماية الشهود، وبالتالي يعزز التعاون الدولي بشأن إعادة توطين الشهود.

### التوصية 28: تعزيز استخدام الشهود الخبراء في المحكمة

في ضوء الاستخدام المتزايد لأشكال الأدلة التقنية، مثل الأدلة الإلكترونية أو أدلة الاستدلال الجنائي، تميل المحاكم إلى زيادة استخدام الشهود الخبراء. ونظرا للاعتبارات التقنية التي ينطوي عليها استخدام الشهود الخبراء، فقد يكون من الصعب تقييم ما يقال بالفعل (مضمون الشهادة) ومستوى خبرة الشاهد المعني. وفي جميع الحالات التي يُستمع فيها إلى شهادة الشهود في المحكمة، فما يهم هو نظرة القاضي لأقوال الشاهد ومدى اقتناعه وثقته بهذه الشهادة، التي يمكن أن يطعن فيها شاهد (خبير) آخر يستدعيه المدعى عليه ضمن الإجراءات الجنائية. ولكي يتمكن القاضي من إجراء هذا التقييم، ينبغي أن يفهم هذه الأقوال، وأن يكون واثقا من أن الشاهد الخبير هو فعلا خبير. ويُصح الخبراء بالتحدث بلغة واضحة وبسيطة والإجابة على الأسئلة الموجهة إليهم بأسلوب مفهوم. ولتجنب التنازع غير الضروري والمرهق حول الخبرة المزعومة للشاهد الخبير، تُوصى الدول بوضع آليات يمكن أن تساعد في تبسيط عملية استخدام الشهود الخبراء في المحكمة. ومن الأمثلة التي يمكن تطبيقها، وإن كانت تتسم ببعض الصعوبة، إنشاء قائمة وطنية أو دولية للشهود الخبراء المؤهلين والمعتمدين في مجال معين. وإلى جانب اعتماد الخبراء وترخيصهم، من المفيد أيضا توحيد معايير تفسير بعض الأدلة. وتوصى الدول بأن تتعاون مع المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس للنظر في إمكانية توحيد أشكال أخرى من الأدلة جد التقنية مثل أدلة الاستدلال الجنائي. ومن الممارسات الفضلى أيضا أن يتبادل خبراء الدفاع والادعاء العام، في الحالات المعقدة، التقارير قبل بدء المحاكمة، بحيث يبحث الطرفان النقاط الخلافية ويناقشانها قبل تقديمها إلى المحكمة. فعندما يلتقي الخبراء وتُتاح لهم فرصة مناقشة نقاط الخلاف، فإنها تميل إلى التقلص، وقد تزول تماما.